مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9594

الأربعاء، 3 نيسان/أبريل 2024، الساعة 11/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير/السيدة غات	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

معالجة عواقب منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال

رسالة مؤرخة 25 آذار/مارس 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة (S/2024/265)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 11/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

معالجة عواقب منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال

رسالة مؤرخة 25 آذار/مارس 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمالطة لدى الأمم المتحدة (S/2024/265)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيد إدوارد شيبان، نائب المدير التنفيذي في منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والسيدة أتيم نيجر توماس، المديرة التنفيذية لمؤسسة أوثانتيك ميموريال للتمكين.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/265 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 25 آذار/مارس 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة غامبا دي بوتغيتر.

السيدة غامبا دي بوتغيتر (*تكلمت بالإنكليزية*): أشيد بمالطة، بصفتها رئيسة فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، على توجيه الانتباه إلى مسألة متزايدة الإلحاح في جدول أعمالنا. ومع أن هذه الهيئة أدانت منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال وأعلنت أنه أحد الانتهاكات الجسيمة الستة منذ عام 2004، لا تزال أطراف النزاع تعرقل تيسير الإغاثة الإنسانية لفائدة الأطفال المحتاجين، وما فتئت تقارير الأمم المتحدة تتطرق إلى هذا الانتهاك.

وفقا لأحدث تقرير سنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363)، تحققت الأمم المتحدة من 931 3 حالة لمنع إيصال المساعدات الإنسانية، مما يشكل أحد أكثر الانتهاكات شيوعا في عام 2022. ومنذ عام 2019، أظهرت الأرقام الواردة في التقارير زيادات هائلة في حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية التي تم التحقق منها. وتظهر البيانات المجمعة لإعداد تقريرنا المقبل لعام 2024 أننا في طريقنا إلى تسجيل زيادة صادمة في حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية على الصعيد العالمي. ولا يزال التجاهل الصارخ للقانون الدولي الإنساني في ازدياد.

وفي عام 2022، سُجلت أعلى الأرقام في الأرض الفلسطينية المحتلة واليمن وأفغانستان ومالي. ومن المتوقع أن تستفحل الحالة بمرور الوقت على الصعيد العالمي بسبب اعتماد قوانين ومراسيم ولوائح إدارية تقييدية والسيطرة المتزايدة على العمل الإنساني والعاملين في هذا المجال. وتشمل بعض الحالات مستويات عالية من العوائق التعسفية و/أو المنع التام لإيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، بما في ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة وهايتي على سبيل المثال لا الحصر. وينبغي تحميل جميع الأطراف المسؤولية ومساءلتها عند منع الأطفال من تلقي المساعدة المنقذة للحياة على نحو يهدد وجودهم ويؤثر سلبا على نموهم ونمائهم.

وترتبط حالات منع إيصال المساعدات الإنسانية بتقييد الأنشطة والتحركات الإنسانية والتدخل في العمليات الإنسانية والتمييز ضد متلقي المعونة والهجمات المباشرة والعشوائية على الهياكل الأساسية المدنية والمعلومات المضللة والاحتجاز وممارسة العنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وقتلهم والنهب. ولا تقتصر هذه الانتهاكات على ساحات القتال الريفية والحضرية، بل تحدث أيضا في مخيمات النازحين داخليا غير الآمنة وفي الحالات التي يُحرم فيها الأطفال من حريتهم.

ويؤثر منع إيصال المساعدات الإنسانية تأثيرا طويل الأمد على رفاه الأطفال ونمائهم وقد يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهم، بما في ذلك الحق في الحياة والتعليم وأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه. وغالبا ما يحرم هذا المنع الأطفال من

الوصول إلى أماكن آمنة، كما رأينا في السودان والساحل. وفي بعض الحالات، يلاحَظ أيضا منع إيصال المساعدات الإنسانية عندما تحتجز الجماعات المسلحة أو المنظمات الإجرامية القوافل، مما يؤخر تقديم المساعدة إلى الأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن منع إيصال المساعدات الإنسانية يكتسي طابعا جنسانيا لأن الفتيان والفتيات يعانون من هذا الحرمان بشكل مختلف. فعلى سبيل المثال، تمنع القيود المفروضة على تنقل الفتيات إمكانية حصولهن على المعونة في المناطق التي قد توزَّع فيها، بما في ذلك في مخيمات النازحين داخليا، في حين يمكن أن يُنظر إلى المراهقين على أنهم مرتبطون بطرف معارض وبالتالي يحرمون من هذه المعونة.

ويترتب على الحظر أو القيود المفروضة على الموظفات في المجال الإنساني في العديد من الحالات، بما في ذلك في أفغانستان واليمن، عواقب فورية تهدد الحياة وتمنع تقييم الاحتياجات وتقديم المساعدة إلى النساء والأطفال وتضر بشدة بجودة العمل الإنساني وفعاليته. ومما يزيد من تفاقم من هذا الوضع المتردي أصلا ما خلص إليه مكتبنا من أن أحد الانتهاكين الرئيسيين اللذين ترتكبهما في الغالب الجماعات المسلحة ويؤثران على الأطفال في سياق انعدام الأمن المناخي والنزاع المسلح هو في الواقع منع إيصال المساعدات الإنسانية. ودعونا لا ننسى أن منع إيصال المساعدات الإنسانية يبلغ أبعادا كارثية لدى أضعف الأطفال، أي الأطفال ذوي الإعاقة.

وأود أن أكون واضحة جدا: إن اتفاقيات جنيف واتفاقية حقوق الطفل تتضمن أحكاما رئيسية تتطلب تيسير الإغاثة الإنسانية للأطفال المحتاجين. ويحظر أيضا منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال وشن هجمات على العاملين في المجال الإنساني الذين يساعدون الأطفال بموجب القانون الدولي الإنساني. وأدعو جميع الأطراف إلى إتاحة وتيسير السبل لإيصال المساعدات الإنسانية بأمان وفي الوقت المناسب ودون عوائق، وكذلك إلى إفساح المجال لحصول الأطفال على الخدمات والمساعدة والحماية، وإلى كفالة سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأصول المستخدمة للأغراض الإنسانية. ويجب حماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس والعاملين في المستشفيات والمدارس وفقا للقانون الدولي الإنساني. وأحثّ أيضا الأطراف على الامتناع عن استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية.

ويكتسي عمل الأمم المتحدة مع أطراف النزاع لإنهاء هذا الانتهاك الخطير ومنعه وغيره من الانتهاكات الجسيمة المرتكَبة ضد الأطفال أهمية حاسمة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري توفير معلومات موثوقة عن طبيعة الانتهاكات المرتكَبة ضد الأطفال أثناء النزاع المسلح وحجمها وكذا تحديد هوية مرتكبيها. ويجب أن نفهم أن البيانات المتعلقة بمنع إيصال المساعدات الإنسانية تكتسي أهمية كبيرة لتوفير أساس قوي للحوار مع جميع أطراف النزاع وتذكيرها بالتزاماتها القانونية وإشراكها في اتخاذ إجراءات عاجلة لتغيير السلوك.

وقد أعرب أعضاء المجلس بالفعل، خلال المناقشة المفتوحة حول الأطفال والنزاع المسلح في تموز/يوليو 2022 (انظر S/PV.9096)، عن طلبهم من مكتبنا إعداد مذكرة إرشادية لتحسين رصد انتهاكات منع إيصال المساعدات الإنسانية والإبلاغ عنها. ويشارك مكتبي الآن في تلك المهمة، بالتعاون مع اليونيسف وإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وبالتشاور مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

وستوفر هذه الأداة لأفرقة العمل القُطرية المعنية بالرصد والإبلاغ توجيهات ملموسة بشأن العناصر العديدة والتفسيرات المختلفة لمنع إيصال المساعدات الإنسانية بوصفه انتهاكا خطيرا، وهو ما سيعزز بدوره قدرات الرصد والإبلاغ في البلدان المدرجة في جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح. وسيؤدي الرصد والفهم والتحقق والمشاركة في تنفيذ القرار 1612 (2005) في نهاية المطاف إلى زيادة حماية الأطفال. ومن المأمول أيضاً أن تساعد التوجيهات العاملين في المجال الإنساني وغيرهم في تخطيط برامجهم على نحو أفضل، وتحديد المجالات التي يمكن فيها لأطراف النزاع أن تزيل العقبات التي تعترض تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال وصقل عناصر المساءلة عن ذلك الانتهاك الخطير روحاً ونصاً.

أخيراً، أذكّر بأن مجلس الأمن وهيئاته الفرعية توفر عدة أدوات أخرى لتعزيز الامتثال لالتزامات الأطراف بضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال، وتشمل تلك الأدوات استنتاجات الفريق العامل الخاصة بكل بلد، وأن تضم نظم الجزاءات معيار الإدراج المتمثل في عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية أو التأخير فيها أو الوصول إليها أو توزيعها. سيكون بقاء الأطفال ورفاههم ونماؤهم عرضة للخطر من دون امتثال أطراف النزاع للسماح بالإيصال الآمن والكامل ودون عوائق للمساعدة الإنسانية في الوقت المناسب، وستكون نداءاتنا مجرد أصداء في هذه القاعة. ولا يمكننا أن نمنع الحرمان من وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال ما لم نفهمه ونعزز قدرتنا على رصد حدوثه ومنعه. ويجب أن نستمر في العمل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة غامبا دي بوتغيتر.

وأعطي الكلمة الآن للسيد شيبان.

السيد شيبان (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وفد مالطة على ترتيب جلسة الإحاطة الهامة هذه بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

في جميع أنحاء العالم، ومع انتشار النزاعات، تستمر الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ويشكل منع وصول المساعدات الإنسانية بشكل خاص انتهاكاً جسيماً واسع الانتشار ومتعدد الأوجه ومعقداً. ويمكن أن يعني ذلك قيام الأطراف بتقييد إمكانية الوصول بصورة تعسفية، بما في ذلك من خلال تعليق الخدمات الأساسية، والقيود المفروضة على تحركات المدنيين للوصول إلى المساعدة والحماية، والعوائق البيروقراطية والإدارية. ويمكن أن يعني أيضاً شنّ هجمات مباشرة على المرافق التي تقدم الخدمات المنقذة للحياة، بما في ذلك، على سبيل المثال، المياه والصرف الصحي؛ والهجمات على العاملين في المجالين الإنساني والطبي؛ وتكتيكات الحصار. إن لتلك الأعمال عواقب إنسانية مفجعة على الأطفال.

في كانون الثاني/يناير، زرت غزة للمرة الثانية منذ تشرين الأول/أكتوبر وشهدت تدهوراً مذهلاً في أحوال الأطفال. وكان للدمار الواسع النطاق للبنية التحتية اللوجستية، وشبه الحصار المفروض على شمال غزة، والرفض المتكرر للسماح بوصول القوافل الإنسانية أو التأخير فيه، ونقص الوقود، وانقطاع الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية، أثر مفجع على الأطفال. كما أثرت الهجمات على العاملين في المجال الإنساني تأثيراً جسيماً على وصول المساعدات الإنسانية، حيث بلغ عدد القتلى من موظفي الأمم المتحدة أعلى رقم في تاريخ المنظمة، لا سيما في صفوف زملائنا في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والهجمات الجديدة هذا الأسبوع مع وفاة زملائنا في المطبخ المركزي العالمي، وهم عاملون في المجال الإنساني كانوا يحاولون إطعام الناس الذين يتضورون جوعاً.

ونتيجة لهذه القيود، لا يستطيع الأطفال الحصول على الأغذية المغذية أو الخدمات الطبية المناسبة لسنّهم، ويحصلون على أقل من 2 إلى 3 لترات من الماء يومياً. وكانت العواقب واضحة. في شهر آذار/مارس، أبلغنا أن واحداً من كل ثلاثة أطفال دون سن السنتين في الجزء الشمالي من قطاع غزة يعاني من سوء التغذية الحاد، وهو رقم ارتفع إلى أكثر من الضعف في الشهرين الماضيين. وتفيد التقارير بأن عشرات الأطفال في شمال قطاع غزة قد لقوا حتفهم بسبب سوء التغذية والجفاف في الأسابيع الأخيرة، ويواجه نصف السكان انعداماً كارثياً في الأمن الغذائي.

وفي السودان، أدت أسوأ أزمة لتشريد الأطفال في العالم، والعنف والتجاهل الصارخ للإذن بإيصال المساعدة الإنسانية الضرورية لحماية الأطفال من أثر النزاع، في دارفور وكردفان والخرطوم وغيرها، إلى زيادة معاناتهم إلى حد كبير. إننا نشهد مستويات قياسية من حالات إدخال مرضى للعلاج من سوء التغذية الحاد الوخيم – وهو أكثر أشكال سوء التغذية فتكاً – ولكن انعدام الأمن يمنع المرضى والعاملين الصحيين من الوصول إلى المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى. ولا تزال الأصول والموظفون عرضة للهجوم. ولا يزال النظام الصحي منهكاً، مما يؤدي إلى نقص حاد في الأدوية والإمدادات، بما في ذلك المواد المنقذة للحياة، بسبب الانقطاعات الشديدة في نظام إدارة

الإمدادات. والأسوأ من ذلك هو أن عدم قدرتنا على الوصول باستمرار إلى الأطفال الضعفاء يعني ببساطة أن الحماية عن طريق الوجود غير ممكنة وأن مخاطر الانتهاكات الجسيمة الأخرى قد تتصاعد دون أن يصاحب ذلك زيادة في قدرتنا على الرصد أو الاستجابة.

وفي ميانمار، أدى النزاع المكثف والزيادة الكبيرة في القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى إعاقة المساعدات الإنسانية الحيوية، واضطر شركاء اليونيسف إلى نقل أو تأجيل الاستجابات المنقذة للحياة المخطط لها لضمان سلامة الموظفين في بعض المناطق. ومع دخول البلد ذروة موسم الجفاف، يشكل الحصول على المياه الصالحة للشرب تحدياً كبيراً للسكان الذين يعانون بالفعل، بما في ذلك 6 ملايين طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية، يعيش الكثير منهم في مناطق يصعب الوصول إليها.

ومنذ إنشاء آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح، تحققت الأمم المتحدة من حوالي 000 23 من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية، حيث تم التحقق من حوالي 000 15 على مدى السنوات الخمس الماضية و 931 3 حادثاً في أحدث تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363)، وهو رقم عالٍ معنّد.

يؤدي عدم الحصول على الخدمات الإنسانية إلى زيادة الضعف وزيادة انتهاكات حقوق الطفل الأخرى. فالأطفال هم أول من يعاني ومن سيتحمل العواقب الإنسانية الأطول أمداً. تقع على عاتق الأطراف مسؤولية قانونية وأخلاقية لضمان حصول الأطفال على الخدمات الإنسانية.

وتعمل فرقنا في الميدان، في جميع أنحاء العالم، في ظل ظروف تشغيلية متزايدة الصعوبة للوصول إلى الأطفال. وقد زادت اليونيسف من استثماراتها في أخصائيي إيصال المساعدات الإنسانية لتحسين الوصول إلى الأطفال في بعض أصعب سياقات الوصول التي تعمل فيها، بما في ذلك هايتي وإثيوبيا والسودان. إن التزامنا هو التفاوض مع جميع الأطراف وأن نظل ونعمل من أجل الأطفال.

وتؤيد اليونيسف تأييداً تاماً استحداث أدوات لتعزيز الرصد والإبلاغ لدى الأمم المتحدة بشأن منع وصول المساعدات الإنسانية، وسترافق مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر في وضع مذكرة توجيهية لهذا الغرض. ومن المهم في تلك العملية البناء على النظم القائمة وتعزيزها، بما في ذلك النظم التي أنشأها واستخدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الإنسانية في هذا الميدان.

يمكن تعزيز قدرتنا على استدامة إمكانية الوصول إلى حد كبير من خلال عمل مجلس الأمن.

أولاً، على غرار القرار 2664 (2022)، ندعو المجلس إلى تعزيز الاستثناءات المصممة لحماية وصول المساعدات الإنسانية. ويلزم أن تكون الوكالات الإنسانية قادرة على التعامل مع جميع الجماعات المسلحة لأغراض إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين دون خوف من العواقب.

ثانياً، نطلب إلى أعضاء المجلس أن يستخدموا نفوذهم للضغط على الدول والأطراف المسلحة غير التابعة للدول لمنع الحرمان من إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال وإنهائه، وحماية الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، والسماح للمنظمات الإنسانية بالوصول بأمان وفي الوقت المناسب إلى من هم في أمس الحاجة إليها، عبر خطوط المواجهة وعبر الحدود. يشمل ذلك ضمان أن تكون أي مساعدة تقدم إلى أي طرف في نزاع ما مصحوبة بتقييم قوي للعواقب المترتبة على وصول المساعدات الإنسانية.

ثالثاً، نعول على أعضاء المجلس لدعم جهود الأمم المتحدة في تنفيذ الرصد المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح والمناصرة في الميدان، سواء من خلال تخصيص الموارد أو من خلال التزامهم بالعمل مع الأمم المتحدة لحماية وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال بغض النظر عن مكان وجودهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد شيبان على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة نايجر – توماس.

السيدة نايجر – توماس (*تكلمت بالإنكليزية*): إنني ممتنة بالغ الامتنان لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم.

وبصفتي عاملة إنسانية وبانية سلام وأماً ومفاوضة في الخطوط الأمامية لإيصال المساعدة في الكاميرون، فإنني أواجه تحديات وشكوكاً يومية تؤثر علي وعلى أطفالي على حد سواء. واليوم، سأشاطركم أفكاراً متعمقة آتية من الميدان وأقترح حلولاً لمعالجة القضية الحرجة المتمثلة في منع إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم.

يكابد المفاوضون المحليون في الخطوط الأمامية والعاملون في المجال الإنساني خطر الهجمات والتهديدات والشك ومنع إيصال المساعدة من جانب السلطات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدول على حد سواء. إن العديد من الجماعات المسلحة التابعة للدول وغير التابعة لها تنظر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها متحالفة مع خصومها، في حين أنها في الواقع تسعى جاهدة إلى البقاء على الحياد وعدم التحيز.

إن العواقب في الأجل الطويل لمنع إيصال المساعدات الإنسانية مدمرة بشكل خاص للأطفال الذين يتحملون وطأة نزاعات لم يختاروها. والعاملون في المجتمع المدني المحلي، باعتبارهم القائمين بالاستجابة في الخطوط الأمامية، يعملون في بيئات صعبة دون أن تتوفر لهم نفس أنظمة الدعم الدولية والحماية والموارد المتوفرة لزملائهم من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وتكمن شبكة الأمان الخاصة بنا في شبكات المجتمع المدني المحلية لدينا.

وفي العديد من السياقات، هناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر اتساقا إزاء إصدار التراخيص الإدارية للعمليات الميدانية الإنسانية والاعتراف بها. وتعوق هذه العوائق البيروقراطية عن غير قصد سلاسة عمل المنظمات غير الحكومية لأن الوثائق التي تحصل عليها من السلطات الحكومية غالبا ما تعترض عليها قوات الأمن التابعة للدولة المتمركزة عند نقاط التفتيش، وهي مشكلة تواجهها العديد من منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. وفي كثير من الأحيان، قد تؤدي هذه التأخيرات إلى إلغاء أنشطة التوزيع، مما يؤثر، على سبيل المثال، على تغذية الأطفال والأمهات المرضعات اللاتي يعتمدن بشكل كبير على المساعدة من أجل رفاههن. وهذا يؤدي إلى الإحباط وعدم الثقة من جانب المجتمعات المحلية.

ويشكل الافتقار إلى الوثائق المدنية عائقا لا يُقدر حق قدره أمام قدرة السكان المحليين على الحصول على المساعدات الإنسانية. ويواجه الأطفال الذين أُحرقت منازلهم وفقدوا وثائقهم المدنية بسبب القتال قيودًا قانونية في التنقل وهم غير قادرين على التسجيل في الامتحانات العامة وأدائها ولا يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية. ويعوق ذلك حقوقهم الإنسانية وقدرتهم على التطور.

وفي الكاميرون، غالبًا ما تتجاهل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وثائق الهوية الرسمية، وفي بعض الأحيان تتلف بطاقات هوية البالغين. وتؤثر هذه التصرفات على الأطفال، حيث أنهم يعتمدون على إمكانية الوصول المتاحة لوالديهم والقائمين على رعايتهم. وفي الآونة الأخيرة، أعادت بعض الهياكل الحكومية إصدار شهادات ميلاد وإعفاءات للنازحين داخلياً. وهذه ممارسة جيدة ينبغي أن تأخذ بها الدول الأعضاء الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة.

وكثيرا ما تحدث انشقاقات وانقسامات في صفوف الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ويؤدي هذا إلى إيجاد العديد من المحاورين، ممن يجب علينا التعامل معهم في المفاوضات المتعلقة بالوصول. ويتسبب ذلك في إبطاء المفاوضات وإرباكها، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الحرمان من إمكانية الوصول. فتعدد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة يجعل إيصال المساعدات الإنسانية وإنشاء ممرات آمنة أمراً شاقًا للغاية لأنه بعد التفاوض مع أحد القادة قبل القيام بمهمة ميدانية، كثيرا ما يوقف قائد آخر موظفي المنظمات غير الحكومية على نفس الطريق، مدعيا أنه المسؤول وقد يتصرف بطريقة عدوانية ويدعي أن سلطته قد قُوضت. وبالمثل، يستغل المجرمون الانتهازيون الحالة الأمنية المتقلبة وينتحلون صفة أفراد في الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة ويهاجمون المدنيين – وخاصة الأطفال والنساء والعاملين في المجال الإنساني – لتحقيق مكاسب مالية شخصية.

إن الأطفال معرضون بشكل خاص لعواقب تقييد إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسبب احتياجاتهم المتزايدة للحماية والرعاية الصحية والتغذية والتعليم. وعندما يُمنع إيصال المساعدات الإنسانية أو يُقيد، فإنهم يكونون أكثر عرضة لخطر سوء التغذية والمرض والحرمان من التعليم والتجنيد في الجماعات المسلحة والاستغلال والعنف الجنساني والصدمات النفسية. ويؤدي منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى تفاقم أوجه الضعف القائمة ويمكن أن تكون له آثار سلبية طويلة الأمد على رفاه الأطفال البدني والعاطفي وعلى راحتهم النفسية والاجتماعية.

فعلى سبيل المثال، في الأماكن التي نعمل فيها، يجد الأطفال الذين يتلقون تعليما غير نظامي صعوبة في التكيف ويتعلمون ببطء الدروس البسيطة التي تتناسب عادةً مع أعمارهم. وفي كثير من الأحيان، يجب علينا خفض المعايير والمحتوى من أجل تحقيق فهم أفضل. ويمكن أن يحد ذلك من تطورهم وفرصهم في المستقبل.

إن التعليم حق أساسي لكل طفل وجزء أساسي من الاستجابة الإنسانية، ومع ذلك فإن بعض الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في الكاميرون، خاصة في المناطق الريفية، تستخدم التعليم كسلاح. وقد عانيت شخصيًا من تأثير القيود المفروضة على تلقي التعليم، حيث اضطررت إلى نقل عائلتي بسبب فرض الجماعات المسلحة لسياسة حظر التعليم.

وفي العديد من المجتمعات المحلية، حُرم الأطفال من التعليم لسنوات ولم تُتح الفرصة لبعضهم للالتحاق بالمدرسة على الإطلاق. وفي 13 مجتمعاً محلياً قيمنا الأوضاع فيها، تبين أن أكثر من 75 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و 14 عاماً لم يحضروا فصلا دراسيا منذ أكثر من خمس سنوات. والأسوأ من ذلك هو وضع الأطفال الذين يبلغون من العمر 8 سنوات أو أقل، الذين وُلدوا في حقبة الأزمة المستمرة ولم يذهبوا إلى المدرسة قط.

ومن أجل معالجة هذه القضايا الحرجة وضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين، مع التمسك بالمبادئ الإنسانية، يجب تنفيذ حلول ملموسة.

أولا، يجب تعزيز جمع البيانات على الصعيد المحلي. وثمة حاجة إلى تعزيز العديد من النظم المحلية على أرض الواقع. فبعد مرور حوالي سبع سنوات على بداية الأزمة في الكاميرون، يمكنني القول بكل اطمئنان إن استخدام المعلومات والبيانات المحلية من المجتمع المدني يضمن إمكانية اتخاذ إجراءات فورية لتجنب بعض الآثار السلبية الناجمة عن منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. وينبغي لمجلس الأمن أن يكفل وجود نظم قوية وجيدة التمويل للرصد والإبلاغ في جميع أنحاء العالم لزيادة الوعي ومحاسبة الجناة والدعوة إلى اتخاذ إجراءات.

ثانياً، فيما يتعلق بالضغط الدبلوماسي، فإن ما تريده المنظمات الوطنية هو أن يكون المجتمع الدولي أكثر اهتماماً بعملنا وجهودنا وسلامتنا على أرض الواقع. ويجب على الدول الأعضاء أن تستخدم سلطتها على أعلى المستويات الحكومية ومن خلال المحافل الدولية لضمان وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من دون عوائق من أجل دعم الأطفال. ولإبقاء المجلس على علم بهذه المسألة واستمرار عمله بشأنها، ينبغي توجيه المزيد من الدعوات إلى قادة منظمات المجتمع المدني المحلية ذوي الخبرة العملية لتقديم إحاطات إلى المجلس وينبغي أن تكون بيانات الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح فيما يتعلق بمنع إيصال المساعدات الإنسانية مدرجة في مناقشات مجلس الأمن وتقاريره وقراراته الأوسع نطاقا.

ثالثًا، فيما يتعلق ببناء القدرات والتمويل، فإن تعزيز قدرة العاملين المحليين في المجال الإنساني على مواجهة التحديات وتقديم المساعدات بفعالية في بيئات معقدة أمر بالغ الأهمية. وأتذكر أننا عندما بدأنا المفاوضات بشأن إمكانية الوصول – كان كل شيء جديدًا علينا ولم يسبق لنا قط أن واجهنا سياقا إنسانيا أو استجبنا له. وقد تعلمنا بمرور الوقت وبدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في المجال الإنساني والشركاء الدوليين من المنظمات غير الحكومية ومركز الاختصاص المعني بالتفاوض في المجال الإنساني. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات

بالنسبة للمنظمات المحلية التي تحتاج إلى تمويل للحصول على هذا التدريب – إنها مسألة تتعلق بإتاحة الفرص لتمكين منظمات المجتمع المدني وتعلمها. ويجب أن يُقابل ذلك التزام بإشراك المنظمات المحلية بشكل هادف على كل مستوى من مستويات عملية صنع القرار في مجال العمل الإنساني، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، بحيث يمكن للخبرات المحلية أن تساعد في تحديد الحلول الواقعية وتقديمها.

وبصفتنا منظمات غير حكومية محلية، فإننا سنبقى في مجتمعاتنا عندما تغادر الهياكل الأخرى مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية يوماً ما. ولذلك، فإنني أوجه نداءً رسمياً إلى أعضاء مجلس الأمن، والأمم المتحدة على نطاق أوسع، من أجل تعزيز تعاونهم وضمان توفير نظم الدعم وشبكات الأمان لمنظمات المجتمع المدني المحلية – أول وآخر المستجيبين على أرض الواقع. ومن شأن ذلك أن يسفر عن قطع شوط طويل في ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في جميع أنحاء العالم بشكل أفضل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أرحب بالممثلة الخاصة للأمين العام فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر ونائب المدير التنفيذي تيد شيبان، وأشكرهما على إحاطتيهما الهامتين والمتبصرتين. كما أشكر السيدة أتيم نيجر – توماس على عرض وجهة نظرها وعلى العمل الملهم الذي تقوم به هي ومنظمتها.

وبهذه المناسبة، أترحم أيضًا على موظفي منظمة المطبخ المركزي العالمي الذين قُتلوا في غارة إسرائيلية أمس في غزة. ونشير إلى أنه يجب دائمًا حماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

في جميع أنحاء العالم، يواجه الأطفال عواقب إنسانية دائمة بسبب الحرمان من المساعدات الإنسانية ومنع إيصالها إليهم. ومنذ عام 2005، عندما بدأت الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح في رصد حالات منع إيصال المساعدات الإنسانية والإبلاغ عنها، ازداد عدد الحالات كل عام، كما سمعنا. ففي العام الماضي وحده، كان هناك ما يقرب من 4 000 انتهاك تم التحقق منها خلال عام 2022. وهناك عدد غير مسبوق من الأطفال الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية.

وسواء كانت هذه العوائق ناتجة عن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والقوافل الإنسانية أو عن القوانين والمراسيم التقييدية أو عن العوائق البيروقراطية والتعسفية، فإنها غير مقبولة وتتطلب الاهتمام الكامل من المجلس.

وفي السودان، أدى تصاعد النزاع إلى نزوح أكثر من 4 ملايين طفل، مما يجعل ذلك أكبر حالة نزوح للأطفال في العالم. ويحتاج حوالي 14 مليون طفل إلى مساعدات إنسانية عاجلة. كما أدت العوائق البيروقراطية وعدم كفالة أطراف النزاع لسلامة العاملين في المجال الإنساني والهجمات العديدة على قوافل المساعدات الإنسانية ونهبها إلى زيادة إعاقة إمكانية حصول الأطفال على المساعدات الغذائية والطبية، فضلا عن محاصرتهم وسط النزاع.

وفي غزة، ترتب على استمرار النزاع والافتقار شبه الكامل لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية نتائج كارثية بالنسبة للأطفال. ومن دون وقف فوري ودائم لإطلاق النار، فإن الحرمان من الضروريات مثل الغذاء والدواء والمياه النظيفة يسرع من معدلات سوء التغذية الحاد والوفيات. ومما يثير جزعنا أيضا منع الوصول إلى الأطفال المحتجزين أو المختطفين الذين تفيد التقارير بأنهم يتعرضون لمعاملة لا إنسانية ومهينة.

ونشعر أيضا بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة في هايتي. وقد أدى تصاعد العنف والنزوح إلى حرمان أكثر من 3 ملايين طفل من الخدمات الأساسية. ويعرّض العاملون في المجال الإنساني سلامتهم الشخصية للخطر لمحاولة تقديم المساعدات الأساسية.

ولا يزال منع إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية قيد التحقق في حالات أخرى مدرجة في جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية واليمن. وفي أوكرانيا، لا يزال المدنيون، بمن فيهم الأطفال، يواجهون احتياجات إنسانية كبيرة ويحتاجون أكثر من أي وقت مضى إلى توفير المساعدات

المنقذة والمديمة للحياة. وفي أفغانستان، يشكل حظر عمل النساء في المجال الإنساني انتهاكا صارخا لحقوقهن. فهو يعرض حياة ورفاه جميع الأفغان للخطر فعليا، لا سيما الأسر المعيشية التي تعيلها نساء. ويمكن أن يكون لمنع وصول المساعدة الإنسانية آثار شديدة متباينة حسب الجنس والعمر على الأطفال طوال فترة نمائهم. ونؤيد بذل جهد متضافر لقياس أثر منع إيصال المساعدات الإنسانية على الأطفال وتعزيز الرصد والتحليل المصنفين حسب العمر والجنس لهذا الانتهاك الخطير. والإجراءات اللازمة لمنع هذه الآثار إجراءات سياسية بطبيعتها. ويشكل منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال انتهاكا خطيرا لحقوق الأطفال بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا تزال مالطة ملتزمة بحماية أضعف الفئات.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئاسة المالطية على عقد هذه الجلسة بشأن الأثر المدمر للنزاعات المسلحة على الأطفال، لا سيما العواقب الناجمة عن منع إيصال المساعدات الإنسانية. ونعرب عن بالغ تقديرنا للسيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، على التزامها الثابت بحماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة لحقوقهم أثناء النزاعات المسلحة والدعوة إلى ذلك. ونعرب عن تقديرنا لنائب المديرة التنفيذية لليونيسيف، السيد تيد شيبان، وممثلة المجتمع المدني، السيدة أتيم نيجر – توماس، على المعلومات الثاقبة.

لا يزال الأطفال أشد الفئات الضعيفة تضررا من النزاعات المسلحة ويواجهون عنفا ونزوحا وصدمة لا يمكن تصورها. ويجب أن يكون ضمان سلامتهم وحصولهم على التعليم والرعاية الصحية والرفاه العاطفي أولوية قصوى للمجتمع الدولي. وتشير الإحصاءات الصادمة إلى أن أكثر من 468 مليون طفل في جميع أنحاء العالم يعيشون في مناطق النزاع المسلح، وأن حوالي 150 مليون طفل كانوا يحتاجون إلى مساعدة إنسانية في عام 2023. ويؤكد ذلك الحاجة الملحة إلى عملنا الجماعي. ومما يثير القلق بشكل خاص أن جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال تقريبا، بما في ذلك القتل والتشويه والاختطاف والاعتداء الجنسي، تزداد مع تصاعد النزاعات على صعيد العالم. إن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في حالات النزاع، الذي تزيد من وطأته القيود المفروضة على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، يعوق بشدة نماءهم الطبيعي ويعرض مستقبلهم للخطر. وتنضم موزامبيق إلى مجلس الأمن في الإعراب عن قلقه البالغ إزاء الأثر المدمر للحد من وصول المساعدات الإنسانية إلى أضعف الفئات، خاصة الأطفال في حالات النزاع. وإدراكاً منا لهذ الحالة المثيرة للقلق، ندعو جميع الأطراف في النزاعات إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وضمان وصول المساعدات الإنسانية الدولية إلى الأطفال المحتاجين.

إن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال كأسلوب من أساليب الحرب من غير المقبول ويشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الأطفال بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن ثم، نحث جميع الأطراف في النزاعات على زيادة إجراءاتها لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها وتهيئة الظروف اللازمة لوصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال المتضررين من النزاعات. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي: أولاً، التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة، بما في ذلك القرار 2664 (2022)، وتوصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح؛ وثانياً، تعزيز التعاون عبر الحدود لضمان مرور المساعدة الإنسانية بصورة آمنة؛ وثالثا، تعزيز إنفاذ القانون الدولي الإنساني الذي يحظر منع الوصول؛ ورابعاً، التوعية والدعوة من أجل وصول المساعدات الإنسانية من دون عوائق. وندعو أيضا المانحين والشركاء في التنمية إلى زيادة دعمهم لزيادة الاستجابة الإنسانية وتلبية الاحتياجات الإنمائية، خصوصاً على مستوى المجتمعات المحلية. ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع نهج أكثر استدامة للتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

وفي الختام، تؤكد موزامبيق من جديد التزامها الكامل بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي

الإنساني، بما في ذلك حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ونظل ملتزمين بتعميق التعاون مع مختلف الشركاء، بما في ذلك الأمم المتحدة، لضمان حماية الأطفال في جميع الظروف، بما في ذلك أثناء النزاعات المسلحة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتقديم تعازيَّ للأشخاص الكثيرين المتضررين من الزلزال الرهيب في تايوان. ونعرب عن مواساتنا لمن فقدوا أحباءهم، ومن أصيبوا بجروح ومن دمرت منازلهم وأعمالهم التجارية.

وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر على ملاحظاتها الثاقبة وعلى جهودها الدؤوبة لمعالجة المسألة البالغة الأهمية التي نجتمع هنا لمناقشتها اليوم. كما أشكر السيد شيبان والسيدة نيجر – توماس على أفكارهما الثاقبة.

وأود أن أهنئ اليابان على رئاستها الناجحة في آذار/مارس، وأتمنى لمالطة كل التوفيق وهي تبدأ فترة توليها رئاسة مجلس الأمن. سيدتي الرئيسة، قد جمعتمونا لتسليط الضوء على بند جدول الأعمال المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح في مجلس الأمن والنهوض به. ولنكن واضحين: إن أي تهديد للسلام والأمن يعد تهديداً للأطفال. وتهدف ولاية الأطفال والنزاع المسلح إلى القضاء على هذا التهديد لضمان حصول الأطفال في الأزمات على المساعدة الإنسانية الأساسية اليوم ومساعدة الأطفال على العيش في مأمن من أهوال الحرب في المستقبل. ونرى تأييدا واسعا لهذه الخطة. غير أنه يوجد في كل ركن من أركان المعمورة ملايين من الأطفال في مناطق نزاع تمس حاجتهم إلى الغذاء والمياه النظيفة والتعليم والرعاية الطبية، وكلها من أساسيات الحياة.

ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يُجبر الأطفال على العيش في مخيمات مكتظة، حيث تندر االمساعدة الإنسانية ويتفشى العنف الجنساني. وفي ميانمار، قتل أطفال الروهينغا واحتجزوا وشردوا، ولا تحصل الفتيات الصغيرات في مخيمات اللاجئين على فرص تذكر للتعلم. وفي أوكرانيا، تواصل القوات الروسية استهداف البنية التحتية الحيوية، وقتل الأطفال والمسعفين وتدمير المدارس والمستشفيات ومنازل الأسر. وفي أفغانستان، تواجه الفتيات الزواج المبكر والزواج القسري، والعنف الجنساني، والتمييز المنهجي، بما في ذلك في مجال التعليم، في حين تم تجنيد الفتيان الصغار كأطفال جنود. وفي اليمن، تعرقل حركة الحوثيين إيصال المساعدات المنقذة للحياة، وهي مساعدات يمكن استخدامها لإطعام 11 مليون طفل يعانون من الجوع حاليا. وفي السودان، يعد سوء التغذية لدى صغار الأطفال "من أسوأ التوقعات". وخلصت التقارير إلى أن مئات الفتيان الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما قد أجبروا على الانضمام إلى قوات الدعم السريع، بدافع من الجوع في كثير من الحالات. وانتشرت الكوليرا والحصبة والملاريا، بينما تواصل أطراف النزاع عرقلة المساعدات الإنسانية عبر الحدود وعبر خطوط الالتماس. ويجب على القوات المسلحة السودانية أن تعيد فتح الحدود مع تشاد بالكامل، لا سيما معبر أدري الحدودي الحيوي، والسماح لوكالات الإغاثة بإيصال المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط المواجهة إلى أيدي 14 مليون طفل في حاجة ماسة إلى المساعدة المنقذة للحياة.

وقائمة الأماكن التي يعيش فيها الأطفال في خوف تطول وتطول للأسف. ففي جميع أنحاء منطقة الساحل، بما في ذلك بوركينا فاسو، أدى العنف المستمر إلى إغلاق ربع جميع المدارس وترك مئات الآلاف من الأطفال الصغار يعانون من سوء التغذية الحاد. ويستمر هذا في إسرائيل، حيث قتلت حماس أطفالا أو أخذتهم رهائن في 7 تشرين الأول/أكتوبر ولا يزالون يواجهون القصف الصاروخي. ويستمر الأمر في غزة، حيث أصيب الآلاف من الأطفال خلال الأشهر القليلة الماضية، وغالبا ما قتلوا. ولقد سمعنا من الأطباء وهم يشعرون بالرعب أن عليهم علاج الأطفال الذين يعانون من جروح الحرب ومشاهدة الأطفال يموتون من سوء التغذية الحاد. إن الحاجة إلى المساعدة الإنسانية الآن ماسة، ويجب تيسيرها من أجل التخفيف من أثر مجاعة وشيكة. وفي هذا الوقت، أود أن أعرب عن خالص تعازي لمنظمة المطبخ المركزي العالمي لوفاة موظفيها الذين قتلوا في غزة أثناء محاولتهم التخفيف من حدة المجاعة فقط.

لقد كان اتخاذ القرار 2664 (2022) خطوة مهمة نحو التعجيل بإيصال الأغذية والأدوية والمساعدات الإنسانية مع التمسك بالجزاءات

المفروضة على من يُعرِّضون الكثيرين للخطر. ورأينا بالفعل ذلك القرار يساعد على الحد من الحواجز التي تعترض المساعدة الإنسانية على الصعيد العالمي، بما في ذلك في منطقة الساحل الأفريقي وغزة، وندعو الحكومات الوطنية إلى السير على نفس النهج ودمج الإعفاءات لأسباب إنسانية في جميع نظم الجزاءات الوطنية. والأكثر من ذلك، أنه من جانبنا، تفخر الولايات المتحدة بأن تكون المانح الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي. وإننا نحث العالم على بذل المزيد من الجهد وتقديم المزيد من أجل تلبية احتياجات الأطفال في النزاعات المسلحة.

ويجب أن نعزز قدرات الرصد والإبلاغ بغية تحسين توثيق حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية. وعلينا أن نحمي من يعملون في مناطق النزاع الخطرة، وأن نساعد المحتاجين، ونُمكِّن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني بتزويدهم بمزيد من الدعم المالي واللوجستي. ويجب أن نعمل من أجل تقديم دعم نفسي اجتماعي قوي لا للأطفال الذين عانوا من الصدمات فحسب، بل لمقدمي الرعاية لهم أيضا.

وعلينا أن نأخذ في الحسبان المخاطر غير المتناسبة التي تواجهها الفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وأن نعمل على تلبية الاحتياجات العقلية والبدنية الطويلة الأجل للأطفال الناجين. ويجب أن نراعي الاحتياجات الفريدة للأطفال ذوي الإعاقة في مناطق النزاع وأن نضفي منظور استيعاب الجميع على نهجنا. ولا بد أن نحمي الدعم الطبي والتغذوي وفي مجال النظافة الصحية للأطفال وأسرهم، لأن هذه الخدمات هي حجر الأساس الذي يقوم عليه تعليمهم وصحتهم النفسية. ويجب أن نكفل حقوق الأطفال في اللعب، وأن يكونوا أطفالا على سجيتهم. وينبغي صون هذا الحق. ويجب أن نلبي الاحتياجات الفورية للأطفال في النزاعات.

وعلينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار الموارد التي يحتاجون إليها لمستقبلهم. ويقتضي هذا إعطاء الأولوية للتعليم، وإعادة تأهيل المدارس وإيصال الإمدادات، وتدريب المعلمين على التعامل مع الاحتياجات المعقدة للأطفال المتأثرين بالنزاع، وتوفير الموارد التي يحتاج إليها الأطفال وآباؤهم للعودة إلى الفصول الدراسية. ويجب أن نفعل ذلك كله لأننا عندما نفعل ذلك – عندما نضمن سلامة الأطفال ودفئهم وإطعامهم، وعندما نتيح لهم إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والدعم النفسي الذي يحتاجون إليه للنمو – فإننا لا نحمي مستقبلهم فحسب، بل ونبني أيضا عالما أكثر أمانا وسلاما لنا جميعا. واليوم، حيث يعيش واحد من كل خمسة أطفال أو يفر من النزاع، وتزهق الأرواح حتى قبل أن تبدأ حياتها حقا، فلنجدد التزامنا بالعمل. ولا يسعنا أن نضيع لحظة.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم على عقد هذه الجلسة الزاخرة بالمعلومات. لقد أحطنا علما بالمعلومات التي قدمتها السيدة غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيد إدوارد شيبان، نائب المديرة التنفيذية لليونيسف؛ والسيدة أتيم نيجر توماس، ممثلة المجتمع المدني.

وطوال هذه الأشهر، أعربت إكوادور باستمرار عن قلقها لاستمرار الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في مختلف سيناريوهات النزاع، وكررت التأكيد على ضرورة تحديد إستراتيجيات لمنع هذه الانتهاكات ومعالجة آثارها على الصحة البدنية والنفسية للضحايا.

ويشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنه في عام 2023، احتاج ما يقرب من 400 مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى المساعدة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، 110 ملايين منهم من الأطفال الذين وقعوا في مرمى النيران المتبادلة، ويعانون من عواقب النزوح والتشرد ويواجهون مخاطر متعددة الأبعاد مثل اليتم وانعدام الأمن الغذائي والعنف الجنسي والجنساني.

وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى الحالات التي أعاقت فيها قوات حكومية وغير حكومية وصول المساعدة الإنسانية، وأفسدت حملات التطعيم الوقائي ودمرت المدارس والمستشفيات، تاركة الأطفال بلا حول ولا قوة، وقيدت حقهم في الحصول على الخدمات الصحية

والتعليمية، مما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني والمبادئ الواردة في اتفاقية حقوق الطفل.

وترتبط الزيادة الهائلة في عدد الأطفال الذين يعتمدون على المساعدة الإنسانية باشتداد المتغيرات التالية إلى درجة التطرف: تصاعد العنف المرتبط بالنزاعات، لا سيما في أوكرانيا وقطاع غزة؛ وزيادة الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ؛ وأزمة تمويل عمليات المساعدة الإنسانية التي وصلت إلى مستويات قياسية.

إن منع وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق إلى السكان المدنيين، ومنهم الأطفال، يتفاقم من جراء منع وصول العاملين في المجال الإنساني؛ وتقييد جهود عمال الإغاثة، لا سيما النساء؛ والتردد في الاتفاق على بدائل دبلوماسية وسياسية لوقف تصعيد العنف ومعالجة أسبابه الجذرية.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب، بالنيابة عن وفد بلدي، عن أسفنا إزاء الهجمات التي ترتكب ضد العاملين في المجال الإنساني، والتي أزهقت أرواحهم. وفي هذا السياق، تعرب إكوادور عن دعمها الثابت للعمل المعقد الذي يضطلع به مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وفرق اليونيسف ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وآلية الرصد والإبلاغ، وجميع فرق العمل في الميدان.

وبوصفنا أعضاء في الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، شهدنا التزامهم بضمان احترام الدول للإطار المعياري الدولي لحماية الأطفال والمطالبة باحترامه. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل تمويله، وعلى الدول أن تكفل وصول الأفرقة وأمنها حتى تتمكن هذه الأفرقة من مواصلة إصدار التقارير التي توجه عملية صنع القرار، وفقا للولاية المنصوص عليها في القرار 1612 (2005).

ويرى وفد بلدي أنه من الضروري زيادة معرفة أطراف النزاع بحقوق القصر وتعزيز انضمام الدول إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وإعلان المدارس الآمنة، ومبادئ فانكوفر، والتزامات ومبادئ باريس، من بين أمور أخرى.

ويجب أن نعمل بجد لإنشاء مؤسسات تنهض بالمساءلة والعدالة الانتقالية والتحقيق وإصدار الأحكام على مرتكبي الانتهاكات في النزاعات المسلحة، بالتعاون مع مؤسسات دولية مثل محكمة العدل الدولية.

وأخيرا، نعتقد أن العمل من أجل التوصل إلى حلول دائمة واستعادة السلام والاستقرار وسيادة القانون هو الحل الأمثل والنهائي. ويجب أن نعمل بشكل أوثق مع الهيئات المحلية والإقليمية بغية تنفيذ الأطر الوطنية لحماية الأطفال على أساس القانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية لحماية الطفل.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم المهمة. وأعرب أيضا عن امتناني للممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر ونائب المديرة التنفيذي لليونيسف شيبان على إحاطتيهما الثاقبتين. وأعرب عن تقديري أيضا للسيدة نيجر – توماس على إسهامها.

في العام الماضي، بلغ عدد الأطفال الذين يعيشون في مناطق النزاع 468 مليونا، بعد أن تضاعف منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. وتدل الزيادة المفزعة للأطفال في النزاعات المسلحة على الحاجة الملحة إلى منع نشوب النزاعات المسلحة وتسويتها. ويذكرنا أيضا بالواقع القاسي للأطفال الذين ينحملون وطأة العواقب الإنسانية المدمرة التي تسببها النزاعات المسلحة.

ومنذ اتخاذ مجلس الأمن قراره التاريخي 1261 (1999) بشأن الأطفال والنزاع المسلح قبل 25 عاما، وضع إطارا رائدا لمنع ارتكاب ستة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. ويستحق منع إيصال المساعدات الإنسانية، من بين تلك الانتهاكات الجسيمة الستة، اهتماما خاصا، ليس بسبب آثاره المباشرة على الأطفال فحسب، بل أيضا بالنظر إلى آثاره السلبية الدائمة على نمو الأطفال وعلى صحتهم الجسدية والنفسية.

ويشير القانون الدولي الإنساني بوضوح إلى أن للأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح الحق في التمتع باحترام وحماية خاصين. وكما أكدت لجنة حقوق الطفل في تقريرها، فإن هذا الاحترام والحماية يشملان ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال في النزاعات المسلحة. ومن المؤسف للغاية أن هذا المبدأ المقدس يُنتهك في كثير من الأحيان، إذ تهاجم أطراف النزاعات العاملين في المجال الإنساني وتستخدم أساليب الحصار والإغلاق لمنع إيصال إمدادات الإغاثة الحيوية. وتشكل الحالة الأليمة في قطاع غزة أحد الأمثلة الصارخة على ذلك حيث تجاوز عدد موظفي الأمم المتحدة الذين قُتلوا في الأشهر الستة الماضية إجمالي عدد وفيات موظفي الأمم المتحدة في جميع مناطق النزاع والحوادث الإرهابية في جميع أنحاء العالم على مدى اثنتي عشرة سنة الماضية. وتفزعنا بوجه خاص الوفاة المأساوية التي وقعت قبل يومين لسبعة موظفين من المطبخ المركزي العالمي كانوا يقدمون المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة في قطاع غزة.

وفي مواجهة هذه التحديات المفزعة، يتحتم على مجلس الأمن أولا وقبل كل شيء أن يتمسك بموقفه بعدم التسامح إطلاقا إزاء منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. ولا مجال للاعتبارات الجغرافية السياسية في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نستعرض باستمرار سبل تحسين الأدوات المعيارية والتنفيذية القائمة المصممة في إطار جدول أعمال المجلس بشأن الأطفال والنزاع المسلح والاستفادة منها على نحو أفضل.

أولا، نحتاج إلى تعزيز القدرة على حماية الطفل بسبل منها ضمان توفير الموارد البشرية والمالية الكافية لآلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار 1612 (2005). وندعم جملة أمور منها تعيين مستشارين في مجال حماية الأطفال في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثانيا، نظرا لغياب التوجيه بشأن رصد منع إيصال المساعدات الإنسانية والإبلاغ عنه، من الأهمية بمكان وضع مبادئ توجيهية أكثر منهجية وتفصيلا تعكس مختلف وجهات نظر الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ويكتسي هذا التحسين أهمية خاصة لأن منع إيصال المساعدات الإنسانية هو الانتهاك الجسيم الوحيد الذي لا يفضي إلى إدراجه في مرفقات تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح.

ثالثا، علينا أن نستخدم استخداما كاملا أدوات الحشد المتاحة لنا مثل خطة العمل الشاملة الموقعة لأول مرة بين الأمم المتحدة وجنوب السودان في عام 2020. ويأمل وفد بلدي أن تطبَّق خطط عمل من هذا النوع، التي تغطي جميع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال، على مناطق أخرى أيضا لأن منع إيصال المساعدات الإنسانية يزيد كثيرا من احتمال تجنيد الأطفال واستخدامهم وممارسة العنف الجنسي ضدهم، وفقا لدراسة حديثة أجرتها هيئة الرصد المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة وجامعة فوردهام.

وأغتنم هذه الفرصة لألفت انتباه المجلس إلى الحالة القاتمة للأطفال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل. ووفقا للعديد من المصادر العامة، بما في ذلك شهادات المنشقين الكوريين الشماليين، يتعرض الأطفال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لانتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عقوبة الإعدام لتوزيع الأعمال الدرامية الكورية الجنوبية واحتجاز المعتقلين في السجون السياسية مع أفراد أسرهم كعقاب جماعي والاستخدام الواسع النطاق لعمل الأطفال. وعلاوة على ذلك، يواجه الأطفال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أزمة إنسانية مدمرة حيث يواصل النظام بلا هوادة برنامجه للأسلحة النووية والقذائف التسيارية وتبدد قيادته مواردها الشحيحة على السلع الكمالية. وتفيد التقارير بأن 17 في المائة من الأطفال في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعانون من التقزم بسبب تفشي نقص التغذية وفقا لمنشور مشترك صدر مؤخرا عن اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي.

في الختام، تعرب جمهورية كوريا عن دعمها الكامل لتصميم الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر وجهودها الدؤوبة للنهوض بولايتها الفريدة والحاسمة لحماية الأطفال في جميع أنحاء العالم.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مالطة على عقد مناقشة اليوم الهامة. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر ونائبة المدير التنفيذي شيبان على إحاطتيهما الواقعيتين والمديرة التنفيذية نيجر – توماس على مشاطرتها وجهات نظرها.

التزمت الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الطفل بجعل مصلحة الطفل الفضلى الاعتبار الأول في جميع الإجراءات المتعلقة بالطفل. وتعهدت أيضا باتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح ورعايتهم. ويُحظر منع إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين بمن فيهم الأطفال وشن هجمات ضد العاملين في المجال الإنساني الذين يساعدون الأطفال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكوليها الإضافيين، وهو ما قد يشكل جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب. وحدد المجلس أيضا منع إيصال المساعدات الإنسانية للأطفال بوصفه أحد الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة.

وعلى الرغم من هذا النظام القانوني القوي، كان منع إيصال المساعدات الإنسانية للأطفال في السنوات الأخيرة من بين أبرز الانتهاكات الجسيمة التي أكدتها الأمم المتحدة في تقارير الأمين العام السنوية عن الأطفال والنزاع المسلح. ويشير تقرير الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2023 (A/HRC/55/57) إلى أن هذا الانتهاك ظل مثيرا للقلق بمستوياته العالية وأن القوات الحكومية الجناة الرئيسيون.

ويتزايد عدد الأطفال في حالات النزاع الذين يفتقرون إلى الغذاء والدواء ويتعرضون لخطر الموت من الجوع والمرض. ويتفاقم ذلك بسبب عدم الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم. ونجد أمثلة على ذلك في جميع أنحاء العالم. وتشمل السودان حيث "يهدد سوء التغذية الواسع الانتشار والنظام الصحي المنهار بقتل عدد أكبر بكثير من الأطفال مقارنة بالنزاع المسلح نفسه" وفقا لليونيسف؛ وغزة حيث ارتفع معدل سوء التغذية في صفوف الأطفال إلى مستويات غير مسبوقة في وقت قياسي وأضحت المجاعة التي يتسبب فيها الإنسان وشيكة في الوقت الذي تتوفر فيه الأغذية ولكن السلطة القائمة بالاحتلال تقيد وصولها؛ وهايتي حيث يؤثر عنف العصابات الذي طال أمده على سلامة الأطفال وصحتهم ورفاههم العام ويعاني واحد من كل أربعة أطفال من سوء التغذية المزمن؛ وأفغانستان حيث تؤدي القيود المفروضة على النساء الأفغانيات العاملات في القطاع الإنساني إلى تقليص وصول الأطفال والفتيات الأفغان إلى الخدمات المنقذة للحياة على نحو خطير.

وقد يؤثر منع إيصال المساعدات الإنسانية تأثيرا مدمرا طويل الأجل على الرفاه العام للأطفال، وسيؤثر حرمانهم لفترات طويلة على نموهم ونمائهم كما سمعنا من مقدمي الإحاطات. ويزيد أيضا من تعرض الأطفال لانتهاكات واعتداءات الأخرى، بما في ذلك التجنيد والاستخدام من القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة والاختطاف والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي.

إن الحرمان المتعمد من المساعدة الإنسانية التي لا غنى عنها لبقاء الأطفال على قيد الحياة أو إعاقة أطراف النزاع مرورها أمر غير قانوني في أي سياق ولا بد من المساءلة. وفي هذا الصدد، نقدم تعازينا لأسر وزملاء موظفي المنظمة غير الحكومية "المطبخ المركزي العالمي" الذين قُتلوا. ويجب عدم غض الطرف أبدا عن الأعمال التي تعيق توفير الدعم الإنساني الحيوي للأطفال. وتشمل هذه الأعمال تعليق إيصال المعونة وشن هجمات على العاملين في المجال الإنساني والقوافل ووضع عوائق إدارية واعتماد قوانين ومراسيم تقييدية تتعلق بالعمل الإنساني والعاملين في المجال الإنساني. ويجب أن تكون تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات متسقة مع القانون الدولي وألا تُقيد أو تُجرّم إيصال المعونة الإنسانية للأطفال. ويجب على مجلس الأمن أن يستخدم بفعالية الأدوات المتاحة له لمكافحة حدوث هذا الانتهاك الخطير.

ومن المهم أن يُصدر الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجات في الوقت المناسب، نظراً لقيمتها في تعزيز المساءلة

وتشجيع أطراف النزاع على اتخاذ إجراءات محددة لمنع الانتهاكات ضد الأطفال وإنهائها.

وترى غيانا، بالنظر إلى المسار التصاعدي لحدوث هذا الانتهاك، أنه ينبغي اعتبار منع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال حافزاً للإدراج في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام. ونتطلع أيضاً إلى قيام مكتب الممثلة الخاصة بإعداد مذكرة إرشادية بشأن منع إيصال المساعدات الإنسانية.

وفي الختام، تدعو غيانا جميع الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وتيسير الوصول السريع والآمن دون عوائق لضمان إيصال المساعدة الإنسانية إلى الأطفال في حالات النزاع المسلح. فيجب حماية الأطفال في جميع الأوقات.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام ونائب المديرة التنفيذية لليونيسف على إحاطتيهما.

إن الأطفال هم الضحايا المدنيون الرئيسيون للنزاعات المسلحة. وتشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء الانتهاكات الخطيرة الموجهة ضدهم وما يتعرضون له من حرمان من المساعدة الإنسانية. في عام 2023، كان أكثر من 150 مليون طفل بحاجة إلى مساعدات إنسانية. وقد ازدادت حالات حرمان الأطفال من الحصول على المساعدة الإنسانية زيادة كبيرة منذ إنشاء آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في عام 2005. وتم الإبلاغ عن ما يقرب من 000 4 حادث في عام 2022. ومن المرجح أن تُظهر أرقام عامي 2023 و 2024 للأسف زيادة في تلك الحوادث.

يحظر القانون الدولي الإنساني منع إيصال المساعدات الإنسانية والمعونة إلى المدنيين، ولا سيما الأطفال، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني. وفي ظل ظروف معينة، قد يشكل ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

إن منع وصول المساعدات الإنسانية له تأثير غير متناسب على الشابات والفتيات اللواتي من المرجح أن يتسربن من المدرسة ويصبحن ضحايا للانتهاك الجنسي والزواج القسري. توضع تلك العقبات أمام تقديم المساعدة الإنسانية للأطفال في العديد من مناطق النزاع في العالم: في بورما واليمن والسودان وبوركينا فاسو وأماكن أخرى.

وفي أفغانستان، تشكل سياسة الفصل التي تواجهها المرأة والقيود المفروضة على العاملات في مجال تقديم المعونة عقبات أمام المساعدة الإنسانية التي يحتاج إليها النساء والأطفال.

وفي غزة، يحتاج الأطفال إلى مساعدات إنسانية حيوية. ويجب رفع جميع الحواجز والترخيص باستخدام جميع المعابر البرية وزيادة قدرتها. وهذا أمر ملح للغاية بالنظر إلى الخطر الوشيك للمجاعة. وتكرر فرنسا دعوتها إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة.

يجب علينا أن نتصرف. وتحثّ فرنسا جميع الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال على احترام القانون الدولي ووضع حد فوري لهذه الانتهاكات. وتحثّ فرنسا جميع الدول على التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وتنفيذها، فضلاً عن نظام روما الأساسي، باعتبارها أدوات أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب.

ومنذ عام 2005، كان يمكن أن يحقق عمل المجلس للقضاء على آفة الأطفال في النزاعات نجاحاً كبيراً. ولنتذكر أن أكثر من 000 200 طفل تم انتشالهم من مسارح الحروب. ويجب أن يواصل المجلس دعم آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاع المسلح التي أنشئت في عام 2005. ويجب تزويدها بالوسائل اللازمة لتمكين الأمين العام من وضع قائمة شاملة وموضوعية للعار. ويجب أن يكون الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح قادراً على التعجيل باعتماد الاستنتاجات التي يمكن تنفيذها بعد ذلك على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، أشيد بعمل وجهود الرئاسة المالطية.

وستواصل فرنسا دعم تنفيذ الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، لأن حماية الأجيال المقبلة شرط أساسي للسلام الدائم.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غامبا دي بوتغيتر والسيد شيبان والسيدة نايجر – توماس على إحاطاتهم

الزاخرة بالمعلومات والثاقبة. وأود أيضاً أن أشكر مالطة على عقد جلسة الإحاطة هذه الهامة جداً والجيدة التوقيت. ومرة أخرى نود أن نعرب عن تهانينا على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر.

أولاً وقبل كل شيء، تعرب اليابان عن بالغ قلقها إزاء وقوع الضرر على المدنيين، بمن فيهم العاملون في مجال المعونة الذين يعملون بلا كلل لإيصال الإمدادات الإنسانية الأساسية إلى سكان غزة وأماكن أخرى. وتعرب اليابان عن خالص تعاطفها مع الضحايا وتقدم تعازيها وتعرب أيضاً عن تعاطفها القلبي مع المصابين. ما كان ينبغي أن تحدث هذه المأساة، وتدعو اليابان بقوة إلى احترام القانون الدولي الإنساني احتراماً شديداً في الميدان.

إن لمنع وصول المساعدات الإنسانية آثاراً خطيرة على الأطفال. ومن المثير للقلق أن هناك زيادة حادة في التقارير عن حالات المنع هذه منذ عام 2019. وتشعر اليابان بالقلق إزاء عواقب حالات الحرمان التي تشمل تعطيل التعليم، وتجنيد الأطفال واستخدامهم، والمعاناة من سوء التغذية ومسائل الصحة العقلية.

ومن اللافت للنظر بشكل خاص أن واحداً من كل خمسة أطفال يعيش الآن في نزاع مسلح، ويواجه ارتفاعاً في خطر الموت لا من الهجمات وحسب لكن أيضاً من المرض والجوع. والعامل الرئيسي الذي يسهم في هذه الحالة الخطيرة هو منع وصول المساعدات الإنسانية. إن منع وصول المساعدات الإنسانية يخلق أزمات في الأمن البشري، ويهدد كرامة الجميع، ولا سيما الأطفال. ويجب أن نعمل بشكل حاسم ومتسق لتحسين حالة الأطفال في النزاع المسلح.

في ذلك الصدد، أود أن أشدد على ثلاثة مجالات ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراء بشأنها فوراً.

أولاً، يتحتم إزالة العقبات التي تعترض العمليات الإنسانية. يشكل ضمان السلامة، كما من خلال إزالة الأسلحة المتفجرة، بما في ذلك الألغام الأرضية، شرطاً أساسياً لتقديم المساعدة الإنسانية. كما يجب أيضاً عدم إغفال السماح بإجراءات إدارية سلسة، مثل الموافقات الفورية على التأشيرات والتخليص الجمركي.

ثانياً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يوسّع جهوده لدعم حق الأطفال في التعليم والتنمية في ظل النزاع المسلح. إن كل يوم مهم عندما يتعلق الأمر بتعليم الأطفال ونمائهم. وينبغي ألا ندخر جهداً في ضمان حصول الأطفال على تعليم آمن وجيد، ولا سيما للفتيات اللاتي يتأثرن بشكل غير متناسب بانقطاع التعليم وبالتالي يصبحن عرضة لانتهاكات جسيمة أخرى، مثل العنف الجنسي.

تكنّ اليابان التقدير لليونيسف وللشركاء الإنسانيين الآخرين الذين يوفرون، في الحالات التي يكون فيها التعليم الرسمي المستمر صعباً، أنشطة ترفيهية يمكن أن تكون على الأقل مكاناً آمناً للأطفال. وتماشياً مع هذه الجهود، قدمت اليابان في عام 2023 أكثر من 100 مليون دولار لليونيسف لحماية رفاه الأطفال في سورية وهايتي ومالي وأفغانستان وأوكرانيا وإثيوبيا وميانمار. كما أعلنت اليابان مؤخراً عن منحة بقيمة 12 مليون دولار لليونيسف لدعم الأطفال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المتضررين من الأزمات الإنسانية، بما في ذلك النزاعات.

أخيراً، يجب أن نتحد جميعاً في ظل سيادة القانون، ويجب على جميع أطراف النزاع أن تمتثل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وتصف منظمة إنقاذ الطفولة الزيادة في الانتهاكات المتعلقة بالأطفال بأنها أزمة امتثال. وهذا يُبرز أن المسألة لا تكمن في الافتقار إلى صكوك قانونية لحماية الأطفال. وهو يؤكد، بدلاً من ذلك، اتجاهاً متزايداً لتجاهل القانون الدولي الإنساني.

يتطلب تعزيز سيادة القانون بناء حوكمة ومؤسسات قانونية متينة. وتفخر اليابان بدعمها للجهود الوطنية الرامية إلى بناء المؤسسات القانونية وتنمية موارد المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وسنواصل العمل مع الدول الأخرى لبذل كل جهد ممكن لحماية الأطفال.

إننا مسؤولون عن التصدي للتهديدات المتصلة بالأمن البشري وإزالة أي عوائق تعوق قدرة الأطفال على التمهيد لمستقبلهم. فلنبذل مرة أخرى قصارى جهدنا لضمان إيصال جميع المساعدات الإنسانية الكافية إلى الأطفال في الأزمات، لأنهم يستحقون العيش بكرامة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر ومقدمي الإحاطات الآخرين على بياناتهم.

إن الأطفال هم الضحايا الأكثر براءةً والفئة الأضعف التي تحتاج إلى المساعدة في النزاعات المسلحة. وعلى الصعيد العالمي، هناك 150 مليون طفل في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وضمان سلاسة العمليات الإنسانية والوصول الآمن ودون عوائق للمساعدات الإنسانية هو أساس وشرط أساسي لحماية حقوق ومصالح هؤلاء الأطفال. وترحب الصين بمبادرة مالطة بعقد جلسة اليوم. ونأمل أن يتخذ المجتمع الدولي ومجلس الأمن إجراءات ملموسة لإزالة العقبات التي تعترض سبيل المساعدات الإنسانية ولبناء حاجز متين للحماية، حتى يتسنى لكل طفل يعيش في خضم نزاع مسلح الحصول على أقصى قدر من الدعم والمساعدة المادية والنفسية والتمتع بطفولة سلمية وهادئة.

ويعاني أطفال غزة في الوقت الحالي من كارثة. فوفقًا لليونيسف، قُتل أكثر من 13 000 طفل في غزة خلال الأشهر الستة الماضية، وهو أكثر من إجمالي عدد الأطفال الذين قُتلوا في جميع مناطق العالم خلال السنوات الأربع الماضية. وكان القتال مدمرا بالنسبة للأطفال في غزة. ويختبئ بعضهم في المستشفيات المكتظة من دون توفر الأدوية والرعاية ويعانون من سوء التغذية والمرض والإعاقة وحتى الموت. وأُجبر البعض منهم على الانتقال من مكان إلى آخر، تحت وطأة النيران، دون أن يجدوا ملاذًا آمنًا على الإطلاق. ويستيقظ الكثير من الأطفال كل يوم على قعقعة المدفعية ويقبعون تحت ظلال الحرب ولا يرون مخرجا يؤدي إلى السلام ولا أمل في النجاة. وأثارت الخسائر المستمرة في أرواح صغار السن وتحطيم عدد لا يحصى من أحلام الطفولة مراراً وتكراراً شكوكا حول ضمير المجتمع الدولي. وينبغي ألا يستمر هذا الوضع.

إن حماية الأطفال في غزة مسؤولية المجتمع الدولي وثمة توافق آراء في مجلس الأمن بشأن ذلك. فبعد اندلاع الجولة الجديدة من النزاع في غزة، ركز القرار الأول الذي اعتمده مجلس الأمن على حماية الأطفال في غزة. وفي الأسبوع الماضي، اتخذ المجلس القرار 2728 (2024) الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة. ويتحتم تنفيذ قرارات المجلس تنفيذا كاملا وفعالا وأن يتحقق فورا وقف إطلاق النار وأن تتوقف جميع الأعمال التي تضر بالمدنيين، حتى يتمكن الأطفال في غزة من رؤية فجر السلام في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري رفع الحصار المفروض على غزة فورا حتى تتمكن الوكالات الإنسانية مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من القيام بأعمال الإغاثة وإيصال الإمدادات الإنسانية إلى سكان غزة، وخاصة الأطفال، بطريقة آمنة وفي الوقت المناسب. ولا بد من التمسك بسلطة العدالة الدولية. ويجب التصدي بحزم للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ويجب محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الطفل. ويجب عدم الانتقاص من كرامة الإنسان. ويجب ألا تظل العدالة الدولية غائبة.

وبالإضافة إلى غزة، يعاني الأطفال في العديد من مناطق النزاعات الأخرى أيضا من مصير مأساوي. وهناك العديد من المشاكل الحادة التي تستدعي بشدة اهتمامنا. ويجب تعزيز تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية. وهناك بلدان مثل أفغانستان غارقة في كوارث إنسانية، حيث يواجه عدد كبير من الأطفال صعوبات في الحصول على المساعدة في الوقت المناسب ويعانون من الجوع والنزوح، وهو أمر مفجع. وينبغي للبلدان المانحة المتقدمة النمو أن تركز على احتياجات الشعب الأفغاني للبقاء على قيد الحياة وأن تقدم المساعدة الإنسانية الطارئة في الوقت المناسب، بدلا من استخدام خفض التمويل المخصص للأغراض الإنسانية كأداة للضغط والسماح بأن يصبح الأطفال الأفغان ضحايا للسياسة.

ولا بد من رفع الجزاءات الانفرادية. ففي أماكن مثل سورية، أدت التدابير القسرية الأحادية الجانب التي طال أمدها إلى تفاقم الأزمة الإنسانية والاقتصادية، مما أدى إلى نقص حاد في الغذاء والدواء والوقود والكهرباء وغير ذلك من السلع الأساسية. ولا يستطيع العديد من الأطفال المرضى تلقي العلاج في الوقت المناسب بسبب نقص الأدوية والرعاية. ونحث البلدان المعنية على رفع جميع الجزاءات الانفرادية غير القانونية

فوراً ودون قيد أو شرط وأن تكفل تنفيذ جميع عمليات المساعدة الإنسانية بسلاسة، حتى يمكن وضع حد لمعاناة الناس.

ولا بد من وقف الانتهاكات الجسيمة. وتحظر قرارات مجلس الأمن صراحةً ستة انتهاكات جسيمة، بما في ذلك قتل الأطفال وتشويههم والعنف الجنسي ضد الأطفال والهجمات على المدارس. ومع ذلك، تم تجاوز تلك الخطوط الحمراء مرارا وتكرارا. ويشكل الوضع المتدهور مؤخراً في هايتي وعنف العصابات المتفشي هناك تهديداً خطيراً لبقاء عشرات الآلاف من الأطفال. ويتطلب كبح عنف العصابات منع التدفق غير المشروع للأسلحة والذخائر إلى هايتي. وينبغي للمجلس أن يتخذ تدابير ملموسة لضمان إمكانية تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على هايتي.

وينبغي تعزيز التنمية الشاملة. ففي منطقة الساحل وفي الصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يجند الإرهابيون والجماعات المسلحة عددا كبيرا من الأطفال. والسبب الجذري لذلك هو الفقر والبطالة وسوء الأحوال المعيشية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد حكومات البلدان المعنية على اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على الجوع والفقر وتوفير فرص حصول الجميع على التعليم والرعاية الصحية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وضمان التنمية الشاملة للأطفال.

إن الأطفال هم مستقبل البشرية. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، ستعقد الأمم المتحدة مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وينبغي أن نغتنم مؤتمر القمة كفرصة للدفع باتجاه وضع مخطط أوضح ومبادرات أكثر واقعية والتكلم بصوت أعلى في مجال حقوق الطفل بما يعود بالنفع على الأطفال وأجيالنا القادمة من أجل مساعدتهم على تحقيق التنمية المشتركة والسعي إلى إرساء الأمن المشترك وبناء مستقبل مشترك.

قبل أن أختتم بياني، ذكر بعض الممثلين في بياناتهم الزلزال القوي الذي ضرب منطقة تايوان في الصين. ويولي بر الصين الرئيسي اهتماماً كبيراً للأضرار الناجمة عن الزلزال. وأعربنا بالفعل عن خالص تعاطفنا مع مواطنينا المتضررين في تايوان ونحن على استعداد لتقديم الإغاثة في حالات الكوارث. ونشكر المجتمع الدولي على اهتمامه وتمنياته الطيبة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر والسيد شيبان والسيدة نيجر – توماس على إحاطاتهم اليوم. إن الولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح أداة هامة للنهوض بحماية الأشخاص الأكثر ضعفاً في العالم، وتلتزم المملكة المتحدة بدعم عمل الممثلة الخاصة ومكتبها.

أود أن أشدد اليوم على ثلاث نقاط.

أولا، يؤثر منع إيصال المساعدات الإنسانية على الأطفال في جميع أنحاء العالم. وقد أبلغت الأمم المتحدة عن قرابة 000 4 انتهاك في عام 2022، وكل المؤشرات تبين أن هذا العدد ارتفع في عام 2023. وفي السودان، تشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء عرقلة كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لإيصال المساعدة الإنسانية، مما يؤدي إلى تجويع أبناء الشعب السوداني، بمن فيهم الأطفال. وفي أوكرانيا، فإن روسيا مستمرة في عدم السماح للمنظمات الإنسانية بالوصول على نحو مجد إلى الأراضي الخاضعة لسيطرتها مؤقتا. ولا تزال القيود الشديدة المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية مستمرة في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في شمال اليمن.

ثانيًا، وقعت قرابة نصف حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية التي تم التحقق منها في عام 2022 في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. ويواجه الأطفال الفلسطينيون اليوم معاناة لا يمكن تخيلها. وقد فزعنا لسماع خبر مقتل سبعة من موظفي المطبخ المركزي العالمي في 1 نيسان/أبريل ونشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بأن إسرائيل تواصل منع وصول وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى شمال غزة. وسنواصل دعوة إسرائيل إلى ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني وتيسير وصول المنظمات الإنسانية بسرعة وبلا عوائق من أجل إيصال المساعدات إلى الأطفال الأكثر عرضة لخطر أن يلحق بهم أذى، بما في ذلك الأطفال في شمال غزة الذين هم على حافة المجاعة.

ثالثاً، تدعو المملكة المتحدة جميع أطراف النزاع إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني الساري، بما في ذلك السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بسرعة ومن دون عوائق إلى المدنيين المحتاجين، والكثيرون منهم من الأطفال، وتيسير ذلك. ويضطلع فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بدور حيوي.

وينبغي لجميع أعضاء المجلس مضاعفة جهودهم للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأطفال واستنتاجات بشأن النزاع المسلح في الوقت المناسب، مع وضع المصالح السياسية جانباً لإعطاء الأولوية لحماية الأطفال. وندعو أيضا إلى مضاعفة الجهود لتنفيذ القرار 2664 (2022)، مع كفالة الوضوح لمساعدة العاملين في المجال الإنساني ومقدمي الخدمات لهم على مواصلة دعم أضعف الفئات.

فالأطفال ليسوا مسؤولين أبدا عن الحروب، ولكنهم يعانون بشكل غير متناسب من آثارها، بما في ذلك منع وصول المساعدات الإنسانية. ويجب على المجلس، وعلى جميع أطراف النزاع، بذل المزيد لحمايتهم.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم كفعالية مميزة لرئاسة مالطة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطتين، الممثلة الخاصة للأمين العام فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر ونائب المديرة التنفيذية تيد شيبان، على إحاطتيهما القيمتين للمجلس. كما أشكر السيدة أتيم نيجر – توماس على منظورها.

إن الإحاطتين التي استمعنا إليهما اليوم تكشفان عن مدى شدة تضرر الأطفال من النزاعات في جميع أنحاء العالم. مما يبعث على القلق العدد المروع من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. وتشيد سيراليون بمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح على جهودهم الدؤوبة في الحفاظ على الخطة المتعلقة بحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم والنهوض بها. يشهد العالم أكبر عدد من النزاعات العنيفة منذ الحرب العالمية الثانية. وإذ لا يزال العالم يصارع الحروب، ما فتئ ملايين الأطفال، الذين يتحملون وطأة العنف، يتضررون على الصعيد العالمي.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الأعداد الكبيرة للغاية من الأطفال الذين ما زالوا يتعرضون لانتهاكات جسيمة لحقوقهم في حالات النزاع. وذكَّرنا مقدما الإحاطتين اليوم بالحالة العامة الصعبة للأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وإلى جانب التركيز على الاتجاهات المثيرة للقلق المتمثلة في حرمان الأطفال من الحصول على المساعدة الإنسانية، أكدا أيضا أن هذه الانتهاكات تتزايد يوميا.

فمنع وصول المساعدات الإنسانية هو أحد الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي السنوات الأخيرة، كانت الزيادة في حالات منع وصول المساعدات الإنسانية دائما من أبرز الانتهاكات الجسيمة التي تحققت منها الأمم المتحدة في تقارير الأمين العام السنوية عن الأطفال والنزاع المسلح. فوفقا للتقرير السنوي لعام 2023 عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2023/363)، تحققت الأمم المتحدة من 931 3 حالة منع لوصول المساعدات الإنسانية في عام 2022 وحده، وارتكب هذا المنع جهات فاعلة من الدول وجماعات مسلحة من غير الدول.

ويمكن أن يتخذ منع وصول المساعدات الإنسانية أشكالا عديدة، من بينها الهجمات على العاملين في مجال الإغاثة وقوافلها؛ والعوائق البيروقراطية والإدارية، مثل إجراءات التسجيل المرهقة ورفض منح تأشيرات الدخول للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية؛ وتعليق المساعدات أو تحويل وجهتها؛ والتدخل في قرارات البرمجة، مثل اختيار المستفيدين أو مناطق الاضطلاع بالأنشطة. كما استخدمت أطراف النزاع أساليب الحصار لمنع إيصال إمدادات الإغاثة إلى المدنيين، بمن فيهم الأطفال في معظم الحالات.

ويؤدي منع وصول المساعدات الإنسانية إلى تعطيل العمليات الإنسانية، وله في كثير من الحالات أثر مدمر على بقاء المدنيين المحاصرين في الأزمات الإنسانية، بمن فيهم الأطفال. فالأطفال في البلدان المتضررة من النزاعات المسلحة لا يمكنهم في كثير من الحالات الحصول على الغذاء والدواء، ويتعرضون لخطر الموت من الجوع والمرض. وعلاوة على ذلك، يزيد منع وصول المساعدات

الإنسانية من تعرض الأطفال لانتهاكات وتجاوزات أخرى للحقوق، مثل الاختطاف والتجنيد والاستخدام على أيدي القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك الزواج المبكر.

والتشريعات والسياسات التي تقيد العمل الإنساني والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، أو تثقل كاهلهم بأعباء لا داعي لها، خاصة عندما تكون هذه القوانين والسياسات ذات صلة بتدابير مكافحة الإرهاب، تزيد من تفاقم هذه المسائل وتزيد من تعقيد حصول الأطفال على المساعدة الإنسانية. فهذه السياسات تقيد أو تمنع حصول الأطفال الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة المدرجة في قوائم الجماعات الإرهابية من الحصول على المساعدات المنقذة للحياة. وإدراكاً لذلك، نحث جميع أطراف النزاع على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وإتاحة وتيسير الوصول الآمن والسريع ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين، لا سيما الأطفال، وعلى احترام وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والأصول والبنية التحتية الإنسانية. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل اتساق تدابيرها ونظم الجزاءات الخاصة بها لمكافحة الإرهاب اتساقا تاما مع القانون الدولي المنطبق، وأنها لا تقيد أو تعوق أو تجرم إيصال المنظمات الإنسانية للمساعدات بصورة فعالة وفي الوقت المناسب، بما في ذلك إلى الأطفال.

وتدرك سيراليون أنه لم يتم الاتفاق بعد على ما إذا كان ينبغي أن يكون منع وصول المساعدات الإنسانية مدعاة للإدراج في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح، وأنه يشكل حاليا الانتهاك الجسيم الوحيد الذي لا يسفر عن الإدراج. وندرك أيضا الآراء القوية المقنعة من كلا الجانبين. بيد أن إيصال المساعدات الإنسانية أمر بالغ الأهمية في حالات النزاع المسلح حيث يكون المدنيون، بمن فيهم الأطفال، في حاجة ماسة إلى المساعدة.

ونعتقد أن الحصول على المساعدة الإنسانية ينبغي ألا يُستخدم كأداة للمساومة أثناء النزاع. ولذلك، لا بد من إتاحة الحصول على الغذاء وغيره من السلع والخدمات الحيوية في شكل مساعدة إنسانية لضمان بقاء المتضررين بشكل مباشر من النزاع المسلح. فإعاقة الحصول على هذه الخدمات الحيوية يمكن أن تؤدي، في كثير من الحالات، إلى المجاعة وإلى الموت في نهاية المطاف. وحيثما يُمنع إيصال المساعدة الإنسانية من خلال السلوك المتعمد لأشخاص معينين تؤدي أفعالهم إلى حرمان المستفيدين المستهدفين من هذه الخدمات، فإننا نعتبر ذلك انتهاكا خطيرا، ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للحرمان من المساعدة الإنسانية باعتباره سببا للإدراج في المرفقات.

وبالنظر إلى تجربتنا فيما يتعلق بالنزاع وأثره المروع على الأطفال، وأهمية المساءلة في التصدي للإفلات من العقاب، ليس أمامنا خيار سوى الإشارة إلى أي مسألة يمكن اعتبارها سببا لانتهاك خطير. وفي ذلك الصدد، أدركنا بسرعة ضرورة حماية أطفالنا، مع إدراك أنه لا يمكن تحقيق السلام المستقر والتنمية المستدامة في سياقات ما بعد انتهاء النزاع إذا لم تُتخذ إجراءات فورية وفعالة لمنع تكرار الانتهاكات الجسيمة، وهو ما يسمح بسيادة الإفلات من العقاب.

وترى سيراليون أنه ينبغي للدول الأعضاء ومجلس الأمن السعي إلى تعزيز أدوات واستراتيجيات منع نشوب النزاعات، وأدوات واستراتيجيات حماية الأطفال في حالات النزاع. ولا بد أيضا أن نعزز آليات المساءلة عن انتهاكات حقوق الأطفال، بما في ذلك اتخاذ إجراءات ملموسة ضد من يهاجمون المدارس والمستشفيات، ويمنعون وصول المساعدات الإنسانية، ويرتكبون العنف الجنسي ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. ولا تلتزم سيراليون بدعم هذه المساعي المحددة فحسب، بل تلتزم أيضا بمواصلة قيادتنا الجماعية.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في توجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة للأمين العام غامبا دي بوتغيتر، ونائب المديرة التنفيذية شيبان، والسيدة نيجر – توماس على إحاطاتهم. ونرحب بعملهم القيم وإسهاماتهم في توفير حماية أفضل للأطفال في النزاعات المسلحة. ونشكر الرئاسة المالطية على

توجيهها الممتاز لأعمال فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

ونشعر بالفزع لأن منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال لا يزال قائما ويزداد. فهناك قواعد، حتى في الحروب. ويجب على الأطراف أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويتحمل كل طرف في نزاع مسلح المسؤولية الرئيسية عن تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين الذين يعيشون تحت سيطرته، ويجب إيلاء اهتمام خاص للأطفال. واتفاقية حقوق الطفل، التي صدق عليها أكبر عدد من الدول في العالم، واضحة في هذا الصدد.

إن حرمان الأطفال من الحصول على المساعدة الإنسانية قسوة ولاإنسانية. فهو يطيل محنتهم الشديدة ويؤدي إلى تعرضهم لمزيد من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والجنساني، خاصة ضد الفتيات، والتجنيد، والمرض، وسوء التغذية، وفي كثير من الأحيان، الموت. ويجب أن يتوقف ذلك. فكيف يمكننا أن نعتبر أنفسنا حضارة إذا كنا قادرين على إلحاق هذا القدر الكبير من الألم بأضعف أفرادنا؟ يجب ضمان إيصال المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ومن دون عوائق في جميع الأوقات ومن جانب جميع الأطراف. ولتحقيق هذه الغاية، اعتمد مجلس الأمن استثناء لأغراض إنسانية في نظم الجزاءات. ولا بد للدول أيضا من مواءمة تشريعاتها الوطنية لمكافحة الإرهاب.

فالاستجابة الإنسانية شريان حياة لملايين الأطفال. وندعو جميع الأطراف في كل النزاعات إلى إسكات أسلحتها ووقف الأعمال القتالية. والسبيل الوحيد لتهيئة الظروف لإيصال المساعدات الإنسانية على النطاق المطلوب هو وقف مستقر لإطلاق النار. وندعوها أيضا إلى التعاون الكامل مع منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والجهات الفاعلة الأخرى في مجال العمل الإنساني.

قبل أسبوعين فقط، أحطنا علماً، في هذه القاعة (انظر S/PV.9581)، بتوقعات منذرة بالخطر فيما يتعلق بسوء التغذية الحاد الوخيم المتفشي بين الأطفال في السودان. وتقييم أوساط العمل الإنساني بأن أكثر من 000 220 طفل قد يموتون بسبب سوء التغذية أمر مروع. ويُقتل الأطفال الذين يتضورون جوعا في غزة بمستوى غير مسبوق. وفي اليمن، يعاني ما يقرب من نصف الأطفال دون سن الخامسة من التقزم. وفي أفغانستان، تُحرم الفتيات من الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، ولكن أيضا من الحصول على المساعدات الإنسانية. وفي هايتي، في خضم الأزمات الأمنية والإنسانية، تتعلق 7 من كل 10 حالات عنف جنسي مبلغ عنها بأطفال. وفي ميانمار، يُترك 6 ملايين طفل خلف الركب بسبب عدم حصولهم على المساعدات المنقذة للحياة. وفي أوكرانيا، يؤدي الاستهداف اليومي للبنية التحتية المدنية الحيوية إلى حرمان الأطفال من الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية والتعليم، مما يزيد من معاناتهم الهائلة. وللأسف، إن القائمة طويلة.

وأمام مجتمع الهيئات الإنسانية الدولية مهمة شبه مستحيلة تتمثل في إيصال الغذاء وتوفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية الحيوية والدعم النفسي والاجتماعي. وأود أن أعرب عن تقديرنا العميق لجميع العاملين في المجالين الإنساني والطبي والعاملين في الأمم المتحدة على تفانيهم وندين، بأشد العبارات، قتل العاملين في المجال الإنساني في أي مكان.

يجب أن تكون الجهود الرامية إلى حماية حقوق الأطفال شاملة، تشمل الوقاية والمساءلة وإعادة التأهيل، بما في ذلك تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأطفال الذين يعانون من صدمات نفسية بسبب النزاعات المسلحة. والتعاون بين الحكومات والمنظمات الإنسانية والمجتمعات المحلية والأفراد مطلوب لضمان مستقبل يكون فيه كل طفل في مأمن من أهوال الحرب.

وستواصل سلوفينيا العمل مع الشركاء لدعم توفير حماية أفضل للأطفال في أثناء النزاعات المسلحة وما بعدها من خلال توفير المساعدة الغذائية وإعادة التأهيل النفسي الاجتماعي والصحي على المدى الطويل.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر مالطة على تنظيم هذه الإحاطة بشأن معالجة عواقب منع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال أثناء النزاعات المسلحة. وأشكر أيضا مقدمي الإحاطات، ولا سيما السيد إدوارد شيبان، نائب المديرة التنفيذية لليونيسف. واستمعت باهتمام شديد إلى الإحاطة التي قدمتها الممثلة الخاصة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر. ومما يدهشني أنها لم تقل كلمة واحدة فيما يتعلق بالحالة المزرية للأطفال في غزة، حتى مع أن جميع الوفود في القاعة الجالسين حول هذه الطاولة أبرزوا العواقب المدمرة لحرمان أطفال غزة من المساعدة الإنسانية.

يرحب وفد بلدي بموضوع هذه الإحاطة، لا سيما أنه يتيح لنا التشديد على الأثر المدمر الذي قد يحدثه الحرمان من المساعدة الإنسانية على رفاه الأطفال. ونواجه في الوقت الحالي واقعا مُروِّعا – وهو أن منع وصول المساعدات الإنسانية يجعل الأطفال في مرمى النيران في النزاعات.

والحالة الإنسانية في غزة مثال حي على ذلك. فلقد دأبت السلطة القائمة بالاحتلال في فلسطين على مدى شهور على منع وصول المساعدات الإنسانية عمدا، مما أدى إلى عواقب إنسانية رهيبة، لا سيما التسبب في وفاة الأطفال نتيجةً لسوء التغذية والجفاف والجوع والافتقار إلى الرعاية الصحية. وأولئك الذين ستُكتب لهم النجاة سيحملون ندوبا مدى الحياة ولن يكونوا قادرين على النمو والتطور كما لو كانوا في الوضع الطبيعي. لقد تحطَّمت أحلامهم.

وفي شباط/فبراير، أشارت اليونيسف إلى أن الأطفال في قطاع غزة يموتون بمعدل ينذر بالخطر. فقد قُتِل الآلاف وأُصيب آلاف آخرون بجراح. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 1,6 مليون شخص أصبحوا نازحين داخليا، نصفهم من الأطفال، فضلا عن وجود أكثر من 17 000 طفل جريح لم يبق أحد من أفراد أسرهم على قيد الحياة. وهناك أكثر من 600 000 طفل محاصرون في رفح وحدها، ولا يوجد مكان آمن يذهبون إليه. وأفادت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بأن عدد الأطفال الذين قتلوا في الأشهر الأخيرة في غزة يفوق عدد الأطفال الذين قتلوا في أربع سنوات من النزاعات في جميع أنحاء العالم.

بينما نجتمع اليوم، لا يزال الأطفال في أجزاء كثيرة من العالم ضحايا للقيود المفروضة على المعونة الإنسانية، التي – في بعض الحالات – غالبا ما تكون مفرطة. وتقع على عاتق المجلس، بما في ذلك من خلال فريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، إلى جانب مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وآلية الرصد والإبلاغ، المسؤولية عن مصير الأطفال المتأثرين بالحرب. ويلزم القيام بمزيد من العمل لتعزيز الاستجابة الدولية للأزمات الإنسانية المتصلة بالانتهاكات الجسيمة التي تمس الأطفال في حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، بوسائل منها تمكين آليات الرصد، بما في ذلك عن طريق تعزيز جمع البيانات؛ والدعوة إلى المرور الآمن وبلا عوائق للعاملين في المجال الإنساني والإمدادات الإنسانية، من دون شروط مسبقة؛ وإضافة الحرمان من المساعدة الإنسانية إلى الانتهاكات التي تؤدي إلى إدراج الأطراف في المرفق الأول من التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

يتأثر الأطفال أكثر من غيرهم بالنزاعات المسلحة، لا سيما بالانتهاكات الجسيمة الستة التي أدانها مجلس الأمن. وينبغي ألا يكون الأطفال عالقين في شرك النزاعات وألا يحرموا من شريان الحياة.

فليكن هذا الاجتماع حافزا للعمل. فلنحاسب الجناة ولنُعطِ الأولوية للوصول الآمن إلى المساعدة الإنسانية بغية ضمان تلبية احتياجات الأطفال في النزاعات المسلحة. ويمكننا معاً أن نبني عالماً لا يعود فيه الأطفال ضحايا للحرب، بل منارات أمل لمستقبل سلمي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر وفد مالطة على تنظيم جلسة الإحاطة اليوم. ونشكر السيدة غامبا دي بوتغيتر، والسيد شيبان والسيدة نايجر – توماس، على إسهاماتهم في مناقشة اليوم.

كثيراً ما يكون الحصول على المساعدة الإنسانية هو السبيل إلى الحياة في حالات النزاع المسلح. ووفقاً للقانون الدولي الإنساني، يجب

على جميع الأطراف المتحاربة أن توفر تلك المساعدة. وعندما يتعلق الأمر بالأطفال المحتاجين، تصبح تلك الالتزامات واجباً أخلاقياً. وفي الوقت نفسه، يجب أن يستند عمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الإنسانية الأساسية، ويجب أن يتم بالتنسيق الوثيق مع الدول المتضررة من النزاع.

يجري بصورة متزايدة فرض قيود على تقديم المساعدة الإنسانية. ويقع العاملون في المجال الإنساني ضحايا للهجمات المستهدفة. وبهذه الطريقة، يعرقل الإرهابيون وصول المساعدات الإنسانية على الأرض كتكتيك لكسب ميزة عسكرية.

كما أن تسييس المجال الإنساني يعوق تحقيق الأهداف الهامة المتمثلة في منع معاناة المدنيين وتقليلها إلى أدنى حد. وفي ذلك السياق، لم يحظ الأثر السلبي البالغ للتدابير القسرية الانفرادية على وصول المساعدات الإنسانية بالاهتمام الذي يستحقه. تسبب هذه التدابير أضراراً لا تحصى للأطفال في البلدان المتأثرة بالنزاعات. فهي تؤثر في المجال الاجتماعي برمّته؛ وتعيق إيصال الأدوية والمواد الغذائية ذات الأهمية الحيوية للأطفال المحتاجين. ويظهر بوضوح الأثر السلبي للجزاءات الانفرادية في سورية حيث تعيق المساعدات الإنسانية وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، كما جاء في تقارير الأمين العام. ولا تقدم ما يسمى بالإعفاءات الإنسانية أي انتصاف على الإطلاق. في الوقت الحاضر، تشكل التدابير القسرية الانفرادية شكلاً من أشكال الحرمان من المساعدة الإنسانية ويجب النظر إليها وتقييمها وفقاً لذلك.

إن كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل تتكشف حالياً في قطاع غزة حيث قامت إسرائيل، في انتهاك لالتزاماتها الدولية، بمنع وصول المساعدات الإنسانية بشكل أساسي. وحتى قبل هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، كانت السلطات الإسرائيلية تمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. فعلى سبيل المثال، منعت إسرائيل بشكل منهجي الأطفال الفلسطينيين من السفر خارج غزة لتلقي العلاج الطبي المتخصص. وفي عام 2022 وحده، توفي خمسة أطفال أثناء انتظار الموافقة على طلبات التصاريح ذات الصلة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام الماضي (S/2023/363).

ومع ذلك، فإن الإجراءات الإسرائيلية فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية للفلسطينيين منذ أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2023 كانت صادمة من حيث حجمها وتأثيرها. ولأكثر من ستة أشهر الآن، شهدنا إقامة منهجية لجميع أنواع الحواجز أمام إيصال المساعدة الإنسانية. أولاً، تم حظر الوصول إلى غزة تماماً. وبعد ذلك، أُدخل تكتيك رفض منح التأشيرات للمنظمات الإنسانية غير الحكومية، وكان هناك روتين بيروقراطي وعمليات تفتيش لا نهاية لها للشحنات الإنسانية.

إن الحرب الإعلامية ضد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تستحق أن تُذكر بصورة خاصة. وفي نهاية المطاف، تُركت تلك الوكالة الإنسانية الرائدة دون تمويل نتيجة لادعاءات لم تتحقق منها الأمم المتحدة بعد. وعلى أية حال، ليس من الواضح لماذا ينبغي أن تؤدي الادعاءات ضد 12 موظفاً في الأونروا إلى وقف تمويل المنظمة التي كانت شريان الحياة الوحيد للعديد من سكان غزة.

إن إيصال المساعدات إلى سكان غزة محفوف بالمخاطر المميتة. ونشيد ببطولة وتفاني جميع الذين يواصلون تقديم المساعدة لسكان غزة. كما أسفرت الضربات الصاروخية الإسرائيلية على المرافق الإنسانية في غزة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، عن مقتل عمال المعونة. ويوم أمس على وجه التحديد، قتلت غارة جوية إسرائيلية سبعة موظفين في البعثة الإنسانية للمطبخ المركزي العالمي كانوا ينقذون سكان غزة من المجاعة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، قتل ما يقرب من 200 عامل في المجال إنساني في غزة نتيجة للغارات الجوية الإسرائيلية، كانت الغالبية العظمى منهم من موظفي الأونروا. ونود أن نعرف ما إذا كان يجري التحقيق في وفاة هؤلاء الأشخاص. ماذا تفعل المنظمة عندما يتعلق الأمر بحماية موظفيها؟

لقد أدى الحصار الإسرائيلي بالفعل إلى انتشار الجوع على نطاق واسع. إن الأطفال في شمال القطاع يتضورون جوعاً حتى الموت.

وفي ذلك الصدد، ندين قرار الإسرائيليين بحظر دخول قوافل الأونروا الغذائية إلى ذلك الجزء من غزة. وما لم يتغير الوضع العام، فإن مصيراً مماثلاً سينتظر الأطفال في جميع أنحاء غزة. لا تكفي الكميات الحالية من شحنات المساعدات الإنسانية التي تصل جواً وبحراً على حد سواء لتحسين الحالة المروعة. ووفقاً للأمم المتحدة، يبلغ عدد الأشخاص الذين يواجهون بالفعل الجوع الحاد 1,1 مليون شخص. وهذا يمثل نصف سكان قطاع غزة.

إن منع وصول المساعدات الإنسانية ليس سوى واحد من الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب ضد الأطفال في قطاع غزة. يعاني الأطفال ويموتون هناك كل يوم. ومنذ بداية التصعيد، لقي أكثر من 13 000 طفل مصرعهم، وبات آلاف آخرون في عداد المفقودين. ودُمّرت جُلّ المدارس والمستشفيات. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، لم يحصل أي طفل في غزة على التعليم.

وفي ذلك الصدد، ندعو السيدة غامبا دي بوتغيتر إلى زيارة غزة على سبيل الأولوية لتقييم حالة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وندعو الحكومة الإسرائيلية إلى ضمان وصول الممثلة الخاصة فوراً إلى المنطقة. ونود أيضاً أن نسأل الممثلة الخاصة والسيد شيبان عما إذا كانت هناك حالياً أية عقبات تحول دون زيارة قطاع غزة.

ونثق بأن القرار 2728 (2024)، الذي اتخذه مجلس الأمن في 25 آذار/مارس، سيسهم على الأقل في تحسين الحالة مؤقتاً في غزة خلال فترة شهر رمضان وكذلك، في جملة أمور، في زيادة إمدادات المعونة الإنسانية إلى القطاع. ونفترض أن قرار مجلس الأمن الملزم قانوناً هذا سيُنفذ دون تأخير. وقد رأينا، حتى الآن، أنه قيد الانتهاك على أساس يومي.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم جلسة الإحاطة هذه. كما أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة غامبا دي بوتغيتر؛ ونائب المديرة التنفيذية لليونيسف، السيد شيبان؛ وممثلة المجتمع المدني، السيدة أتيم نايجر – توماس، على إحاطاتهم وعلى العمل الحاسم الذي تقوم به منظماتهم.

في الآونة الأخيرة، وصفت إحدى زميلات السيد شيبان العواقب الوخيمة لتقييد وصول المساعدات الإنسانية التي شهدتها في الخرطوم كما يلي:

”التقينا بأم شابة في مستشفى كان طفلها البالغ من العمر ثلاثة أشهر مريضاً للغاية. إن عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد آخذ في الازدياد، ولم يبدأ موسم الجدب بعد“.

وفي السودان، كما هو الحال في أي مكان آخر يقيد فيه وصول المساعدات الإنسانية، الأطفال هم أول من يعاني. إن العديد منهم لا يحصلون على ما يكفي من الغذاء أو الرعاية الصحية أو التعليم، على الرغم من أن هذا حقهم. والعواقب وخيمة: فالأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد معرضون بشدة لخطر الوفاة أو المرض. يؤثر سوء التغذية الطويل الأمد أيضاً على النمو المعرفي.

وفي السنوات الأخيرة، ارتفعت حالات منع وصول المساعدات الإنسانية التي تم التحقق منها ارتفاعاً حاداً. وأقول ”تم التحقق منها“ لأن ذلك أحد الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال التي رصدتها آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال والنزاع المسلح التي أذن بها المجلس. ويمكن أن يتخذ هذا الحرمان أشكالاً عديدة: الهجمات والعنف ضد العاملين في المجال الإنساني، أو العراقيل التي تحول دون إيصال المعونة أو العقبات البيروقراطية. والهجمات على العاملين في المجال الإنساني، مثل الهجمات على المطبخ المركزي العالمي، غير مقبولة. ونتوقع أن يلقي التحقيق الضوء بشكل كامل على ذلك الهجوم والتدابير التي يتعين اتخاذها لضمان عدم حدوثه مرة أخرى. وينبغي ألا يغيب عن البال أن على جميع الأطراف في أي نزاع مسلح التزاماً بموجب القانون الدولي الإنساني بالسماح بوصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق وتيسيرها.

وبينما نتكلم الآن، يعاني آلاف الأطفال في جميع أنحاء العالم من عواقب القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. وفي قطاع غزة، يموت الأطفال بسبب سوء التغذية الحاد. والسودان أيضاً يُدفع نحو المجاعة. وفي كل من غزة والسودان، ندعو الأطراف إلى تنفيذ

قرارات المجلس التي تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار. ويجب ضمان إيصال المعونة والخدمات الإنسانية الأخرى بدون مزيد من التأخير – من خلال جميع المعابر والطرق الممكنة. وفي اليمن وأفغانستان، يؤثر التمييز ضد العاملات في مجال المعونة على تقديم الخدمات. وفي ميانمار، حيث يحتاج ثلث السكان إلى الدعم الإنساني، فإن الوصول إلى المساعدات الإنسانية محدود للغاية أيضا. وفي هايتي، يحول انهيار القانون والنظام دون وصول المعونة الإنسانية إلى السكان. وأخيرا، لا يزال عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى الأراضي الأوكرانية الخاضعة للسيطرة العسكرية الروسية مصدر قلق كبير.

ما الذي يمكن عمله في مواجهة تلك القائمة المحزنة التي ليست حتى شاملة؟

أولا، يجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان في كل الظروف. ويشمل ذلك القواعد المتعلقة بسير الأعمال القتالية، بما في ذلك الالتزام بحماية السكان المدنيين، الذي يشمل العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين يسهمون في حماية الأطفال في النزاعات المسلحة؛ وحظر استخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب؛ والالتزام بحماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين على قيد الحياة؛ والالتزام بالسماح بالمرور السريع بدون عوائق للمساعدات الإنسانية وتيسيره. وإننا نذكّر أيضا بأن اتفاقية حقوق الطفل تعترف بحق الطفل في الحياة، والتمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من خدمات الرعاية الصحية والحصول على التعليم.

ثانيا، نظرا لضخامة الاحتياجات الإنسانية، يجب علينا ضمان توفير التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به لهذه المعونة، والذي يجب أن يشمل خدمات الحماية.

ثالثا، يجب تنفيذ القرار 2664 (2022)، بشأن الإعفاءات الإنسانية في جميع نظم جزاءات الأمم المتحدة، تنفيذا كاملا، مما يساعد على ضمان تدفق الأموال اللازمة للعمل الإنساني فضلا عن وصول المساعدات الإنسانية في سياقات بالغة التعقيد.

رابعا، يجب أن نكسر حلقات العنف والمعاناة بإيجاد حلول سياسية للنزاعات – بما في ذلك في إطار المجلس.

كل حرب هي حرب ضد الأطفال. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نحرص على حماية حقوق جميع الأطفال. ومن الضروري أيضا أن يتمكن مقدمو المعونة الإنسانية وخدمات الحماية من القيام بذلك من دون تعريض أنفسهم للخطر. والواقع أن هؤلاء الناس يتعرضون بشكل متزايد للعنف، ولهذا السبب تعمل سويسرا على إعداد مشروع قرار بشأن حماية العاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة.

وأخيرا، فلنتذكَّر أن المعونة الإنسانية والحماية لا تنقذ الأرواح فحسب، بل تبين أيضا للأطفال أن العالم لم ينسهم.

رُفعت الجلسة الساعة 12/55.